الفصل الثالث

"العلامة الإعرابية في الجملة الفعلية"

obeikandl.com

تمهيد

تُعتبر العلامة الإعرابية قرينة أساسية من القرائن التي يعتمد بناء الجملة الفعلية عليها اعتماداً أساسياً حتى تصبح صحيحة -نحوياً ودلاليّاً- لذلك "كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل وتكلموا عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ثم تكلموا فى الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابي" [١] .

والعلامة الإعرابية قد تكون القرينة الأساسية التي تساعد على فهم الجملة فهماً صحيحاً، وذلك عندما تكون هي المحددة الفاعل من المفعول به – مثلاً – كما فى "ضرب زيدُ عمراً أو ضرب عمراً زيدٌ" فلوجود العلامة الإعرابية فُهم معني الجملة وتحدد الفاعل من المفعول دون الالتزام برتبة محددة، وهذا لا يخالف قول الدكتور "تمام حسَّان" "إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعني فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن" وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية"[٢] . ويؤكد أن العلامة الإعرابية قرينة مثل القرائن الأخرى يجب ألا تأخذ أكبر من قدرها[٣].

وهذا الرأي لا يُقلل من قيمة العلامة الإعرابية وذلك نظرًا لأهميتها فى الجملة ويوضح عبد القاهر الجرجانى هذه الأهمية بقوله "قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنَّه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتي يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتي يرجع إليه، لا ينكر ذلك إلا مَنْ ينكر حسه وإلامن غالط في الحقائق نفسه" [٤] .

والإعراب لأهميته فإنه يكشف عن منهج فكري منظم يهدف إلى تبيّن ما يلي:

١- موقع الكلمة أو وظيفتها في التركيب، وفي هذا كشف علاقتها بما يجاورها.

٢- الحالة الإعرابية التي تلتبس بها الكلمة وهي تؤدي هذه الوظفية .

٣- علامات الإعراب أي شكل آخر الكلمة؛ فالحالة الإعرابية قد يكون لها أكثر من علامة.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، د/ تمّام حسّان، ٢٠٥.

(٢) السابق، ٢٠٧.

(٣) انظر السابق، ٢٣٢.

(٤) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ٢٨.

٤- سبب تقدير الحركة، إذا كانت غير ظاهرة، وسبب الإعراب الفرعي إن وجد.[١]

والعلامة الإعرابية للكلمة تختلف عن الحالة الإعرابية لها، لذلك ينبغي عدم الخلط بينهما بل إنَّ "الحالة الإعرابية لا يمكن أن تشترك مع حالة إعرابية أخري فكل حالة متميزة عن غيرها، واللغة لا تسمح بخلط الحالات، ولذلك قد تحتل هذه الحالات الإعرابية كلمات غير معربة أساساً، و كلمات لا يمكن أن تظهر عليها العلامة الإعرابية مطلقًا وكلمات لا تظهر عليها العلامات الإعرابية في بعض الحالات ... أما العلامة الإعرابية فهي إحدى القرائن التي تساعد على تحديد الحالة الإعرابية"[٢].

الأسماء التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية:

١- الأسماء المبنية لا تظهر عليها العلامة مطلقاً.

٢- الأسماء المضافة لياء المتكلم وذلك للمناسبة.

٣- الأسماء المقصورة لا تظهر عليها العلامة الإعرابية مطلقاً للتعذر.

٤- الأسماء المنقوصة لا تظهر عليها العلامة الإعرابية في حالتي الرفع والجر للاستثقال مطلقاً وقد لا تظهر فى حالة النصب عند بعض العرب[٣].

٥- المصدر المؤول إذا وقع في إحدى الوظائف النحوية.

وبالنسبة للفعل المضارع لا تظهر عليه علامة الإعراب – الضمة أو الفتحة في:-

١- الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف تقدر عليه العلامتان الضمة والفتحة للتعذر.

٢- الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو أو بالياء لا تظهر عليه الضمة للاستثقال.

٣- يقدر السكون على الفعل المضارع إذا التقي بساكن فى بداية الكلمة التي تليه.

هل العلامة الإعرابية حركة أم حرف؟

أجمع البصريون أن العلامة الإعرابية "حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه،... نحو الضمة فى قولك هذا جعفرٌ، والفتحة من قولك: رأيتُ جعفراً، والكسرة من قولك مررت بجعفرٍ، هذا أصله من المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف فى الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف هو حرف الإعراب، فلو كان الإعراب حرفاً، ما دخل علي حرف"[٤] وهذا الذي ذكره البصريون خالفه الكوفيون وقالوا : إن الإعراب حركة وحرف معاً [٥]. ووافقهم ابن جنى فى قوله بالإعراب بالحروف " فمما أجرى من الحروف مجرى الحركات الألف والياء والواو إذا أعرب بهن فى تلك الأسماء

---

(١) جملة الفاعل بين الكم والكيف، د/محمود عبد السلام شرف الدين، ٤.

(٢) العلامة الإعرابية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ٢٣٠.

(٣) انظر السابق، ٢٣٣،٢٣٢.

(٤)السابق ١٤١.

(٥) انظر السابق ١٤٩.

الستة أخوك، وأبوك، ونحوهما، وفى التثنية والجمع على حد التثنية؛ نحو: الزيدان والزيدون والزيدين. ومنها النون إذا كانت علماً للرفع فى الأفعال الخمسة، وهي تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين. وقد حُذفت فى لم يغزوا [1] .

ولقد أكد أستاذنا الدكتور "محمد حماسة" وجود الحركة والحرف معاً، وأوضح أن "كل علامة من علامات الإعراب أصلية في نفسها فالضمة علامة إعراب أصلية فيما يمكن أن توجد فيه، والواو علامة إعراب أصلية في الكلمات التي توجد فيها، وكذلك بقية العلامات"[2]. وهذا رأى صائب يوجب الأخذ به؛ وذلك لأنَّ ما يعرب بالحرف لا يُعرب بالحركة والذي يعرب بالحركة لا يصح إعرابه الحرف.

الترخص فى العلامة الإعرابية:

قد يترخص في العلامة الإعرابية للكلمة فتأخذ إعراب غيرها، فمثلاً يأخذ الفاعل علامة إعراب المفعول به، ويأخذ المفعول به علامة الفاعل وهذا الترخص ناتج عن "كون العلامة الإعرابية إحدى قرائن الجملة، ولذلك ينطبق عليها ما ينطبق علي القرائن الأخرى من جواز التسمح فيها أو الترخص فيها بشرط فهم المعني" [3].

ولأهمية العلامة الإعرابية كقرينة أساسية لبناء الجملة الفعلية بناءً صحيحاً نحويًّا ودلاليًّا جاء هذا الفصل ليتحدث عنها من خلال مبحثين:

المبحث الأول: "الأفعال بين الإعراب والبناء": ويشتمل هذا المبحث على قسمين:

الأول: البناء فى الأفعال.

الثاني: الإعراب فى الفعل المضارع.

المبحث الثاني :" العلامة الإعرابية للأسماء في الجملة الفعلية": ويشتمل هذا المبحث علي قسمين :

الأول : الأسماء المرفوعة : ويندرج تحته :

١- أولاً الفاعل. ٢- ثانياً نائب الفاعل.

الثاني: الأسماء المنصوبة: ويندرج تحته:

١- أولاً: المفعول به. ٢- ثانياً: المفعول المطلق.

٣- ثالثاً: المفعول فيه. ٤- رابعاً: المفعول لأجله.

٥- خامساً: المفعول معه. ٦- سادساً: الحال.

٧- سابعاً: التمييز.

---

(1) الخصائص، ابن جنى، ٣١٨/٢ وانظر همع الهوامع، السيوطي، ٧٦/١.

(2) العلامة الإعرابية، د/ محمد حماسة عبد اللطيف، ١٥٦.

(3) السابق، ٣٢٤.

المبحث الأول

"الأفعال بين الإعراب والبناء"

القسم الأول : البناء في الأفعال :

الأصل في الأفعال البناء كما أن الأصل في الأسماء الإعراب، غير أن الإعراب قد يدخل على الأفعال كما هو الحال مع الفعل المضارع الذي لا تباشره إحدى النونين- نون النسوة أو نون التوكيد- وكذلك يدخل البناء على الأسماء.

الأفعال التي تبني على ضربين: فعل أصله البناء، فهو على بنائه لا يزول عنه - المقصود به الماضي والأمر- وفعل أصله الإعراب فأدخل عليه حرف للتأكيد، فبني معه[١].

أولاً: الفعل الماضي:

البناء فى الفعل الماضي بناء لازم وليس بناءً عارضاً [٢]، وهومبني علي الفتح إلاّ أن يعترضه ما يوجب سكون أو ضمة، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير [٣].

(١) البناء على الفتح:

يعلل الأنبارى بناء الفعل الماضي على الفتح بأنه "بُني على حركة تفضيلاً له على فعل الأمر؛ لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصيغة، نحو قولك: مررت برجل ضرب، كما تقول: مررت برجل ضارب فأشبه"[٤]. وأضاف سيبويه، " أنَّ فيها بعض ما في المضارعة، تقول: هذا رجل ضربنا، فتصف بها النكرة، وتكون في موضع ضارب إذا قلت: هذا رجل ضاربٌ.وتقول:إن فعل فعلت،فيكون في معني إن تفعلْ أفعلْ، فهي فعلٌ كما أن المضارع فعلٌ، وقد وقعت موقعها في إنْ، ووقعت موقع الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صُيِّر من المتمكن فى موضع بمنزلة غير المتمكن" [٥] .

وإنمـا كانت الحركة فتحةً لوجهين:أحدهما: أن الفتحة أخف الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يُبني على أخف الحركات [٦].

---

(١) الأصول، ابن السَّراج، ١٩٩/٢.

(٢) انظر الجمل في النحو، الجرجاني، ٣٧.

(٣) المفصل، الزمخشرى، ٢٤٤.

(٤) كتاب أسرار العربية، الأنبارى، ٣١٥.

(٥) الكتاب، سيبويه ١٦/١، وانظر المقتضب، المبرد،٢/٢.

(٦) كتاب أسرار العربية، الأنبارى، ٣١٦.

ثانيهما: ثقل كل من الكسر والضم مع كون الفعل ثـقيلا، هذا مع القول بأن من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول: في قاموا "قامُ" وفي كانوا "كانُ" [١] فعندما بطل بناء الفعل على الكسر أو الضم، وجب أن يُبني على الفتح.

هذا الكلام السابق يوضح بناء الفعل الماضي على الفتح الظاهر، لكون الفعل صحيح الآخر، أمّا إذا كان الفعل معتل الآخر فيُبني على الفتح المقدر منعاً من ظهوره السكون الذي على حرف العلة الألف، وذلك لأنه "عند الإعلال فى نحو: غزا ورمي ونحوهما مما اعتلت لامه من الأفعال الماضية والأصل غزو ورمي فتحركت الواو والياء وقبلهما مفتوح فقلبتا ألفين والألف لا تكون إلا ساكنة" [٢]. فابن يعيشَ يجعل الفعل الماضي المعتل الآخر مبنيًّا على السكون وليس على الفتح المقدر.

(٢) البناء علي السكون:

يُبني الفعل الماضي على الفتح، ولكنْ عندما يتصل به ضمير رفع متحرك – تاء الفاعل، أو ناء الفاعلين، أو نون النسوة– يُسكن آخره وذلك "كراهة توالى أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة" [٣]، فنقول: ضربْتُ، وضربْتَ، وضربْتُما، وضربْتُم، وضربْتُن، وضربْنا، وضربْنَ.

يُشترط في بناء الفعل الماضي علي السكون شرطان:

(أ) أن يكون الضميرُ ضميرَ رفع متحرك، وذلك لأنّ الضمير المرفوع الساكن مثل "ضربا" "لا يسكن معه لعدم توالي أربعة متحركات" [٤] ويبني على الفتح.

(ب) أن تكون الحركات لوازم، وذلك " تحرز من ضمير المفعول نحو ضربك وضربه لأن ضمير المفعول يقع كالمنفصل من الفعل" [٥].

(٣) البناء على الضم:

يبني الفعل الماضي على الضم إذا اتصل به واو الجماعة فينضم آخره لمجانسة الواو[٦].فالمسوغ لبنائه على الضم هنا مناسبة واو الجماعة فى نحو ضربُوا فهذه الضمة لا يمكن تفسيرها إلاّ تحت عنوان المناسبة [٧].

---

(١) السابق، ٣١٧.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيشَ، ٦/٧.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٠/٤.

(٤) السابق، ١٠/٤.

(٥) شرح المفصل، لابن يعيش، ٦/٧.

(٦)انظر كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٠/٤.

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها، د/تمام حسّان، ٢٧٣.

يري بعض النحاة أن الفعل الماضي يُبني علي الفتح الظاهر أو المقدر فقط، فهو عندما يكون معتل الآخر أو تتصل به ضمائر رفع متحركة أو واو الجماعة يُبني على الفتح المقدَّر، يقول سيبويه: "لا ضم فى الفعل؛ لأنَّه لم يجئ ثالثٌ – البناء على الفتح والسكون– سوي المضارع. وعلى هذين المعنيين بناءُ كل بعد المضارع" [١].

ثانياً: فعل الأمر:

البناء في فعل الأمر بناءٌ لازم وليس عارضاً [٢]، وبناؤه على ما يجزم به مضارعه [٣]، وجعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون؛ لأنَّ قياسه ... أن يكون مجزوماً باللام كأمر الغائب، لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة، لكثرة الاستعمال فزالت علة الإعراب، أي: الموازنة، فرجع إلى أصله من البناء، وبقي آخره محذوفاً للوقف، كما كان في الأصل محذوفاً للجزم[٤].

(١) البناء على السكون:

يكون بناء فعل الأمر على الوقف – السكون – " قولهم : اضربْ فى الأمر، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولاتقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بُعْدَ كم وإذْ من المتمكنة وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه افعلْ [٥]. وكذلك لأنَّ الأصل فى البناء السكون، لأنَّه أخف، فلا يعدل عنه إلا لسبب، ولأنَّ الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخف فالأخف، وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم [٦].

يكون السكون ظاهراً في بناء فعل الأمر كقوله تعالي:" أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ " [٧]، أو مقَّدراً كما في مضعف الثلاثي ومزيده مثل: شُدَّ، واعتدّ.

(٢) البناء على حذف حرف العلة:

يكون ذلك في الفعل المعتل الآخر؛ لأنَّ مضارعه يجزم بحذفها، مثل قوله تعالي ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ﴾ [٨]، ونحو: ارضَ بما قسم الله لك، وامشِ في الطريق المستقيم.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١٧/١.

(٢) انظر الجمل فى النحو، الجرجاني ٣٧.

(٣) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ٥٥/١.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٢٨/٤.

(٥) الكتاب، سيبويه، ١٧/١ ، وانظر المقتضب، المبرد، ٣/٢.

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ٧٣/١.

(٧) سورة الكهف، جزء الآية ٢٦.

(٨) سورة النحل، جزء الآية ١٢٥.

(٣) البناء على حذف النون :

وذلك فى الأفعال الخمسة، مثل: افعلا الخير يا مسلمان، وقوله تعالي: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ﴾ [1]، وافعلى الخير يا هند.

(٤) البناء على الفتح:

يُبني فعل الأمر على الفتح إذا كان للواحد واتصلت به نون التوكيد، سواء أكان الفعل صحيحاً مثل: أخلصَنَّ في عملك، أو كان معتلاً مثل: أدعوَنَّ إلى الحق، واسعيَنَّ إلى التقوى، وامشيَنَّ في الخير. وذلك لبناء المضارع على الفتح عند مباشرته نون التوكيد.

(٥) البناء على السكون:

يُبني فعل الأمر على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، نحو اذهبْنَ إلى عملكن يا هندات، وارضيْنَ بما قسم الله لكُنَّ، وذلك لبناء المضارع على السكون لاتصاله بها.

أدلة الكوفيين على إعراب أفعال الأمر:

١) أنهم قالوا إنما قلنا أنه مجزوم لأنَّ الأصل فى " قم " و"اذهب": لتقم ، ولتذهب ... إلاّ أنه لما كثر كلامهم، وجري على ألسنتهم، استثقلوا مجيئِ اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفاً.

٢) أنهم قالوا: أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: لا تقم، ولا تذهب، فكذلك فعل الأمر نحو: " قُم" ، واقعدْ " لأنَّ النهي ضد الأمر، وهم يحملون الشئ على ضده، كما يحملونه على نظيره.

٣) أنهم قالوا: الدليل على أنَّه مجزوم أنَّك تقول فى المعتل: "اغزُ، ارمِ، اخشَ " فتحذف الواو، والياء،والألف، كما تقول: " لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ، فدَّل على أنَّه مجزوم بلا مقدرة[٢].

الرد على الكوفيين :

(١) إن الأصل فى " قمْ ": لتقم، اذهب: لتذهب" إلاَّ أنَّهم حذفوه لكثرة الاستعمال، قلنا: ليس كذلك وأنه لو كان الأمر كما زعمتم، لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله.

(٢) قولهم: إن فعل النهي معرب مجزوم، فكذلك فعل الأمر، قلنا: هذا فاسد، لأنّ فعل النهي فى أوله حرف المضارعة، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحق

---

(١) سورة النحل، جزء الآية ١٢٦.

(٢) كتاب أسرار العربية، الأنبارى، ٣١٨، ٣١٩.

الإعراب، فكان معرباً، أمّا فعل الأمر فليس فى أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب، فكان باقياً على أصله.

(٣) وقولهم: أنّه يحذف الواو والياء والألف، نحو "اغزُ، وارمِ، واخشَ" كما تقول: "لم يعزُ، لم يرمِ، لم يخشَ" فنقول: إنما حذفت هذه الأحرف للبناء لا للإعراب، حملاً للفعل المعتل على الفعل الصحيح، حملاً للفرع على الأصل[١].

ثالثا: الفعل المضارع:

يُبني الفعل المضارع بناءً عارضاً " إذا اتصل به نون ضمير جماعة المؤنث نحو: يفعلْنَ، ونون التوكيد نحو: هل تفعلَنَّ، ولا تفعلَنَّ " [٢]

ويشترط فى بناء الفعل المضارع على الفتح مع نوني التوكيد – الثقيلة أو الخفيفة – مباشرتهما للفعل، " فإن لم تتصل به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فصل بيَّنه وبينها ألف اثنين نحو: هل تضربانَّ ... وكذلك يعرب الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد واو جمع أو ياء مخاطبة، نحو: "هل تضربُنَّ يا زيدون" و"هل تضربنَّ يا هند" وأصل " تضربُنّ "، تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولي لتوالي الأمثال،...فصار تضربونَّ فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضرُبنَّ وكذلك " تضربِنَّ" أصله: تضربينَنَّ؛ ففعل به ما فُعل بتضربونَنَّ [٣].

وذهب الأخفش إلى أنَّه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أولم تتصل. ونقل عن بعضهم أنَّه معرب وإنْ اتصلت به نون التوكيد[٤].

(١) البناء على الفتح:

يبني الفعل المضارع على الفتح – صحيحاً أو معتلاً – إذا باشرته إحدى نونى التوكيد، بشرط عدم دلالته على النفي وكونه دالاً على المستقبل الذي فيه معني الطلب، أما إذا كان مستقبلاً محضاً فلا تدخله إلا بعد ما يدخل على الفعل ما يدل علي التوكيد مثل القسم وما المزيدة نحو: ما تفعلَنَّ [٥].

علة بناء الفعل المضارع على الفتح وعدم تسكينه سببان:

الأول: أن النون الخفيفة ساكنة، والثقيلة نونان، الأولي منهما ساكنة، فلو أسكنْتَ ما قبلها لجمعت بين ساكنين.

---

(١) السابق، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١.

(٢) الجمل فى النحو، الجرجاني، ٣٧.

(٣) شرح ابن عقيل، ٣٦/١، ٣٧.

(٤) السابق، ٣٧/١.

(٥) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٤٩٣/٤.

الثاني: أنَّك حركتها، لتجعلها مع النون كالشئ الذي يُضم إليه غيره، فيجعلان شيئاً واحداً، نحو: بيْتَ بيْت، وخمسة عشر. وإنما اختار الفتحة لأنها أخف الحركات[١].

وتأتي مباشرة النون للفعل متنوعة بين الوجوب والجواز والامتناع على النحو الآتي:

(١) وجوب توكيد الفعل المضارع بالنون في القسم:

اعلم أن القسم توكيد لكلامك فإذا حلفت على فعل غير منفىّ لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة فى آخر الكلمة. وذلك قولك: والله لأفعلَنَّ[٢]. ويلحق بالقسم كذلك الأفعال التي فيها معني اليمين حيث "يجري الفعلُ بعدها مجراه بعد قولك: والله، وذلك قولك: أقسم لافعلَنَّ، أشهد لأفعلَنَّ، وأقسمت بالله عليك لتفعلَنَّ " [٣]. ومنها اللام، ومثل ذلك: ﴿لَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [٤] إنما دخلت اللام على نية اليمين[٥].

(٢) القريب من الوجوب فى التوكيد:

يكون ذلك بعد إمَّا فى نحو: ﴿إِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ [٦] ، ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [٧]، وذكر ابن جنى أنه قرئ ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [٨] بياء ساكنة بعدها نون الرفع[٩]. فأوضح ابن هشام أنَّ فيها شذوذين ، أولهما : ترك نون التوكيد. وثانيهما: إثبات نون الرفع مع الجازم[١٠].

أضاف الرضي فى هذا الموضع "كل أداة شرط جاء بعدها "ما" الزائدة، سواء جاز حذفها كما فى "إمَّا تفعلَنَّ"، و"متى تفعلَنَّ "، و"أيُهم ما يفعلَنَّ "، و"أيَّا ما تفعلَنَّ "، و"أينما تكونَنَّ " ؛ أو كانت لازمة لكلمة الشرط، كـ "إذما" و "حيثما" [١١].

---

(١) المقتضب، المبرد، ١٩/٣.

(٢) الكتاب، سيبويه، ١٠٤/٣.

(٣) السابق، ١٠٤/٣.

(٤) سورة الأعراف، جزء الآية ١٨.

(٥) الكتاب، سيبويه، ١٠٨/٣.

(٦) سورة الأنفال، جزء الآية ٥٨.

(٧) سورة الأعراف، جزء الآية ٢٠٠.

(٨) سورة مريم، جزء الآية ٢٦. وصف العكبرى هذه القراءة بالبعد حيث يقول:"يقرأ بإسكان الياء وتخفيف النون على أنه لم يجزم بإما وهو بعيد". التبيان، العكبري، ١١٣/٢.

(٩) مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٣٩/٢.

(١٠) انظر السابق، ٣٤٠/٢.

(١١) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٩٥/٤.

(٣) جواز توكيد الفعل المضارع بالنون:

يجوز توكيد الفعل المضارع بالنون كثيراً بعد الطلب:

(أ) الأمر والنهى: فأمَّا الأمر والنهى فإن شئت أدخلت فيه النون وإن شئت لم تُدخل؛ لأنَّه ليس فيهما ما في ذا. وذلك قولك: لتفعلَنَّ ذاك، ولتفعلانّ ذاك، ولتفعُلنّ ذاك، فهذه الثقيلة وإن خففت قلت: لتفعلَنْ ذاك ولتفعُلنْ ذاك. فمما جاء فيه النون فى كتاب الله –عزوجل–: ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [١]... ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾[٢] "وَلَيَكُونَنْ" خفيفة[٣].ومن ورودهما في الشعر قول الأعشي:

فإيَّاك والْمَيْتات لا تَقْرَ بَنَّها ولا تَعْبُد الشَّيْطَانَ واللهَ فاعْبُدَا.

فالأولي ثقيلة، والأخرى خفيفة [٤]. وقلبت الخفيفة ألفاً عند الوقف.

(ب) الدعاء: الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، قال ابن رواحة:

فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا[٥].

فهنا تأكيد للفعل بالنون الخفيفة حيث المراد من الأمر الدعاء ومثال الدعاء أيضاً قول القائل: [الخرنق بنت هفّان]

لاَ يبْعدَنَّ قَوْمِى الذينَ هُمُو سمُّ العُدَاةِ، وآفةُ الْجُزُرِ[٦].

حيث المقصود بـــ " لا يبعدن" : لا يهلكن.

(ج) الاستفهام: من مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام؛ وذلك لأنَّك تريد أعلمني إذا استفهمت، وهي أفعال غير واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمت النون، وإن شئت تركت، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي.وذلك قولك: هل تقولنَّ؟ وأتقولنَّ ذاك؟ وكم تمكثنَّ؟ وانظر ماذا تفعلَنَّ؟ وكذلك جميع حروف الاستفهام، وقال الأعشي:

فَهلْ يَمنَعَنِّي ارتيادِي الْبِلاَ د مِنْ حَذَرِ الْموتِ أَنْ يَأْتِيَنْ [٧].

فهنا توكيد الفعل "يمنعنّي" بالنون الثقيلة بعد الاستفهام ، وتوكيده جائزٌ . وليس واجباً.

---

(١) سورة يونس، جزء الآية ٨٩.

(٢) سورة يوسف، جزء الآية٣٢.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٥٠٩/٣.

(٤) السابق ٥١٠/٣.

(٥) السابق، ٥١١/٣. وذكر المحقق فى هامش ٤، أن الرجز لكعب بن مالك، أو عامر بن الأكوع. وتكملته "وَثَبّتِ الأقْدَام إنْ لا قَيْنَا" وسبق تخريجه ص٣٠ .

(٦) النحو الوافي، عباس حسن، ١٧٤/٤.

(٧) الكتاب، سيبويه، ٥١٣/٣.

(د) العرض والتحضيض:يقول سيبويه: "وزعم يونس أنَّك تقول: هلاَّ تقولَنَّ، وألا تقولَنَّ. وهذا أقرب لأنَّك تعرضُ، فكانَّك قلت: افعلْ لأنَّه استفهام فيه معنى العرض[١].

ومن التحضيض قول الشاعر:

هَلاَّ تَمُنَّنْ بِوعْدٍ غير مُخلفة كماَ عَهِدْتُك فى أيَّامِ ذِى سَلَمِ[٢].

(هـ) التمني: مثل قول الشاعر

فَلَيْتَكِ يومَ الْمُلْتَقَي تَرَيَنَّني لكي تْعلمي أنَّي امرؤٌ بِكَ هَائِمٌ [٣]

(٤) أن يكون التوكيد بها قليلاً:

يكون ذلك بعد "لم" وبعد أداة جزاء بغير أمَّا الشرطية فالأول كقوله وهو أبو حيّان الفقعسى يصف جبلاً قد عمّه الخصب وحفَّه النبات:

يَحْسَبُه الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شيخًا عَلَى كُرْسِيه مُعَمَّمَا[٤]

أراد ما لم يعلمَنْ بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفاً.

والثاني: كقوله: [بنت مرة بن عاهان]

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهم فَلَيْسَ بِآيبٍ أبَدًا وَقَتْل بَنِي قُتيبة شَافِي

فأكد " تَثْقَفَنْ " بنون التوكيد الخفيفة بعد مَنْ الشرطية[٥].

ووصف سيبويه توكيد الفعل فى الجزاء بغير ما بأنه " قليلٌ فى الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزومًا غير واجب"[٦].

جعل ابن هشام من ذلك –أيضًا – الفعل المضارع المتلو بما زائدة للتوكيد كقولهم:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سيِّدٌ سَرَقَ ابْنُه وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شكيرُهَا[٧].

وزعم يونس أنهم يقولون رُبَّما تقولَنَّ ذاك وكثر ما تقولَنَّ، لأنَّه فعلٌ غير واجب، ولا

---

(١) السابق، ٥١٤/٣.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، ١٧٤/٤.

(٣) السابق، ١٧٤/٤.

(٤) نسب هذا الرجز أيضاً لابن جبابة اللص، أو عبد بني عبس، أو العجاج. الكتاب، سيبويه، هامش ٢، ٩٩/٥.

(٥) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، ٢٠٥/٢

(٦) الكتاب، سيبويه، ٥١٥/٣.

(٧) انظر مغنى اللبيب، ابن هشام، ٣٤٠/٢.

يقع بعد هذه الحروف إلاّ و "ما" له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم[1]. وربما لحقت المضارع خالياً من جميع ما ذكرناه، قال سيبويه: ويجوز في الضرورة: أنت تفعلينّ[2].

(٥) امتناع توكيد الفعل المضارع بها:

(١) إذا كان الفعل المضارع منفيًا لفظاً أو تقديراً. فالأول نحو: والله لا أقوم، والثاني نحو: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[3] "فتفتؤ" منفي بلا محذوفة إذا التقدير: " لا تفتؤ " وحذف لا في جواب القسم مطرد.

(٢) إذا كان المضارع حالاً كقراءة ابن كثير: ﴿لاأُقْسِمُ بِيَوْمِ القِيَامَةِ﴾ [4] وقول الشاعر:

يَمِيناً لأُبْغِضُ كُلَّ امرِيءٍ ... يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلا يَفْعَلُ .

فأقسم " في الآية، و"أبغض" في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وإنما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال.

(٣) إذا كان المضارع مفصولاً من اللام بمعموله أو بحرف تنفيس. فالأول مثل قوله تعالي: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[5] فاللام في "لئن" موطئة لقسم محذوف، واللام في " لإلي" مؤكدة للجواب وهو" تحشرون " والأصل:" والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون الي الله.

والثاني نحو: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [6] "فيعطيك" معطوف على جواب القسم وهو ﴿ما ودعك ربّك﴾ والمعطوف على الجواب جواب[7].

مسألة: حذف النون الخفيفة إذا وليها ساكن:

إذا لقي الخفيفة ساكن بعدها حذفت حذفاً ولم تُحرك كما حرّك التنوين فتقول لا تضرب ابنك: وقال: [الأ ضبط بن قريع السعدى]

لا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمَاً وَالّدَهْرُ قَدْ رفَعَهْ.

أي: لا تهينَنْ[8].

(٢) بناء المضارع على السكون:

إذا اتصلت بالفعل المضارع نون النسوة اتصالاً مباشراً حوّلته من الإعراب إلى البناء على السكون، كقول شوقي في الأمهات المصريّات المجاهدات:

يَنفُثْنَ فِي الْفتيَانِ مِنْ ... رُوحَ الشَّجاعةِ والثَّباتِ .

يَهْوِينَ تَقْبِيلَ الْمُهَنـ ... ـدَ أَوْ مُعَانَقَةَ الْقَنَاةِ [9]

---

(1) الكتاب، سيبويه، ٥١٨/٣.

(2) انظر شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي، ٤٩٨/٤.

(3) سورة يوسف، جزء الآية ٨٥.

(4) سورة القيامة، آية ١.

(5) سورة آل عمران، آية ١٥٨.

(6) سورة الضحى، آية ٥.

(7) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، ٢٠٣/٢، ٢٠٤.

(8) المفصل، الزمخشرى، ٣٣٢.

(9) انظر النحو الوافى، عباس حسن، ١٦٩/٤، ١٧٠.

القسم الثاني: الإعراب فى الفعل المضارع:

لم يُعرب من الأفعال سوي الفعل المضارع إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون النسوة، ويعلل سيبويه أسباب إعرابه بقوله: "فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي فى أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون ... وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنَّك تقول: إنَّ عبد الله ليفعلُ، فيوافق قولك: لفاعلٌ ، حتى كأنك قلت إنَّ زيداً لفاعلٌ فيما تريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق "فعل" اللام. وتقول سيفعل ذلك وسوف يفعل ذلك فتلحقُها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة"[1].

ومن مضارعة الفعل المضارع للاسم أنها "تقع مواقع الأسماء في المعني. تقول: زيد يقوم، وزيدٌ قائمٌ، فيكون المعنى فيهما واحداً، كما قال عز وجلَّ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[2] أي لحاكم. وتقول: زيدٌ يأكلُ، فيصلح أن يكون فى حال أكل، وأن يأكل فيما يستقبل، كما تقول: زيدٌ آكلُ . أي فى حال أكل، زيد آكلُ غداً[3].

ويرى الكوفيون أن الفعل أعرب بالأصالة، لا للمشابهة، وذلك لأنَّه قد يتوارد عليه المعانى المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيحتاج إلى إعرابه، ليتبيّن ذلك الحرف المشترك، فيتعين المضارع تبعاً لتعينه، وذلك نحو قولك : "لا تضرب" رفعه مخلص لكون "لا" للنفي، دون النهى، وجزمه دليل على كونها للنهى، ونحو قولك: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، نصب "تشرب" دليل على كون الواو للصّرف، وجزمه دليل على كونها للعطف[4]. فالإعراب على قولهم هو الذي يحدّد المعنى، وخاصة عند تعدد معاني الحرف الواحد، ولكنَّ هذا القول لا يتحقق فى كل الجمل، وذلك لأنَّه قد يرد الفعل دون أن يسبقه حرف مشترك، أو حرف يحدد معناه، وبذلك يكون رأى البصريين هو الصواب والموافق لطبيعة اللغة.

ويرى ابن مالك أنَّ وجه الشبه هو أنَّه يعرض له بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك فى الاسم، ولا يميز بينهماإلا الإعراب، كما فى مسألة: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول

---

(1) الكتاب، سيبويه، ١٣/١، ١٤.

(2) سورة النحل، جزء الآية ١٢٤.

(3) المقتضب، المبرد، ١/٢، ٢.

(4) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٣/٤.

المعانى بصيغة واحدة اشتركا فى الإعراب، لكن ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأنّ معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الأعراب تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل فى الاسم أصلاً، والمضارع فرعاً[1].

وإعراب الفعل المضارع: رفع، ونصب، وجزم؛ فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث: بالضمة والفتحة والسكون، نحو"يضرب". والمتصل به ذلك بالنون وحذفها، نحو: "يضربان، ويضربون، وتضربين"؛ والمعتل بالواو والياء: بالضمة تقديراً والفتحة لفظاً والحذف؛ والمعتل الألف: بالضمة والفتحة تقديراً، والحذف[2].

هذا النص أوضح علامات الإعراب الأصلية والفرعية فى الفعل المضارع رفعا ونصبًا وجزماً.

الرفع: علامته الأصلية الضمة، والفرعية ثبوت النون، وذلك فى الأفعال الخمسة.

النصب: علامته الأصلية الفتحة، والفرعية حذف النون، وذلك فى الأفعال الخمسة.

الجزم: علامته الأصلية السكون، والفرعية حذف النون فى الأفعال الخمسة، أو حذف حرف العلة فى المضارع المعتل الآخر.

أولاً: رفع الفعل المضارع:

اتفق النحاة على رفع الفعل المضارع، ولكنَّهم اختلفوا فى عامل الرفع فيه على أقوال:

الأول: نفس التجرّد، والتعرّى من الناصب والجازم، فهو معنوىّ –وهو رأى الفرّاء، واختاره ابن مالك– وقال إنّه سالم من النقص ونسبه لحذاق الكوفيين، واختاره أيضاً ابن الخبّاز[3].

الثاني:وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضاً –وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين–[4] وقال ابن مالك: أنَّه منتقض بنحو: هلاَّ تفعل، وجعلت أفعل، ومالك لا تفعل، ورأيت الذي يفعل. فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها.

الثالث: وعليه الكسائي– أنَّه ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظيًّا.

الرابع: أنَّه ارتفع بنفس المضارعة، وعليه ثعلب[5].

([1]) همع الهوامع، السيوطي، ٦٧/١.

([2]) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٦/٤.

([3]) همع الهوامع، السيوطي، ٥٢٦/١.

([4]) انظر الكتاب، سيبويه، ١٠١/٣، والمقتضب، المبرد ٥١٢، والمفصل، الزمخشرى، ٢٤٥.

([5]) همع الهوامع، السيوطي، ٥٢٦/١.

العلامات الإعرابية للفعل المضارع المرفوع:

(١) الضمة الظاهرة :يرفع المضارع بالضمة الظاهرة إذا كان صحيح الآخر، ولم يتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة. أي ليس من الأفعال الخمسة، مثل قوله تعالي: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ نَبَأَهُم بِالْحَقِّ ﴾ [١]وقوله تعالي:﴿ اللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾ [٢].

(٢) الضمة المقدرة: تقدر الضمة على الفعل المضارع المعتل الآخر سواء كان حرف العلة واواً، أو ياءً، أو ألفاً، مثل قوله تعالي: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [٣]،وقوله:﴿ أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ أَهْدَى أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [٤]وكقوله تعالي: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [٥] ويعلل الرضي عدم ظهور الضمة على الواو أو الياء بقوله: "استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الفتحة والكسرة، ولم تستثقل الفتحة بعدهما لخفتها، وربما يظهر فى الضرورة الرفع فى الواو والياء" [٦] وحكم السيوطي على ظهورها بأنه "شاذ لا يُقاس عليه كقوله :

تسَاوِىُ عَنْز غَيْرَ خَمْس دراهم[٧].

أمّا معتل الآخر بالألف فتقدر الضمة عليه للتعذر، وذلك لتعذر ظهور الحركة على الألف[٨].

(٣) ثبوت النون: يرفع الفعل المضارع بثبوت النون إذا اتصل به ألف الاثنين الدالة على الإضمار والتثنية، أو واو الجماعة الدالة على الإضمار والجمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة وهو ما أصطلح عليه في عرف النحاة بالأفعال الخمسة[٩]. فمثالها فى التثنية: هما يضربان وأنتما تضربان، وفي الجمع قوله تعالي: ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ

---

(١) سورة الكهف، جزء الآية ١٣.

(٢) سورة الشورى، آية ١٩.

(٣) سورة الإسراء، جزء الآية ٧١.

(٤) سورة الملك، الآية ٢٢.

(٥) سورة فاطر، جزء الآية ٢٨.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٩/٤.

(٧) همع الهوامع، السيوطي، ١٨٣/١. وهذا عجز بيت وصدره : " فعوضنى عنها غناي ولم تكن "، وهو بلا نسبة.

(٨) انظر شرح قطر الندي، وبل الصدى لابن هشام، ٧٧.

(٩) انظر المقتضب، المبرد، ٨٢/٤، ٨٣.

openkanon.com

وَيَبْغُونَهَا عِوَجاً﴾ [1]، وقوله: ﴿كَذَلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [2]، وأنت تضربين يا فتاة. يقول الزمخشرى عن الأفعال الخمسة فى حالة الرفع: "إذا كان فاعله ضمير اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لحقته معه فى حال الرفع نون مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أختيها – الواو والياء– كقولك: هما يفعلانِ وأنتما تفعلانِ، وهم يفعلون وأنتم تفعلونَ، وأنت تفعلينَ[3]. ويجعلها عبد القاهر الجرجانى "من قيام الحرف مكان الحركة النون التي بعد ألف ضمير الاثنين، وواو جماعة الذكور، وياء ضمير المؤنث" [4]

آراء النحاة حول العلامة الإعرابية للأفعال الخمسة:

(١) الرأي الأول : الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنّها فى المثني والجمع السالم كذلك وردَّه صاحب البسيط [5] بأنه لو كان كذلك لثبتت النون فى الأحوال الثلاثة.

الرأي الثاني: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفشُ والسَّهيلي وردّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النون له.

الرأي الثالث: إنها معربة، ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسيّ قال: لأنَّه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهى حرف صحيح، ولا الضمير لأنّه الفاعل، ولأنه ليس فى آخر الكلمة، ولا ماقبله من اللامات، لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربة، ولا حرف إعراب فيها. [6]

والحقُ أن الصواب هو ما عليه جمهور النحاة من رفعها بثبوت النون، ونصبها وجزمها بحذفها، وذلك لفساد الآراء الثلاثة السابقة ونقض أصحابهم بعضهم لبعض، "فهذه الأمثلة الخمسة – وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين – تُرفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، فنابت النون فيه عن الحركة التي هي "الضمة" نحو: "الزيدان يفعلان" فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها" [7].

يقول ابن مالك

---

(١) سورة هود، جزء الآية ١٩.

(٢) سورة النحل، جزء الآية ٨١.

(٣) المفصل، الزمخشري، ٢٤٤.

(٤) الجمل فى النحو، للجرجاني ٣٢.

(٥) البسيط فى شرح الكافية لحسن بن محمد الاستراباذى المتوفي ٧١٧ هـ همع الهوامع، السيوطي، هامش٢، ١/١٧١.

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ١/١٧١، ١٧٢.

(٧) شرح ابن عقيل، ١/٦٦.

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ النُّونَا رَفْعاً وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا.
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ والنصبَ سِمَةْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ[1].

ثانياً: نصب الفعل المضارع:

ينصب الفعل المضارع بـــ"أنْ" و"لنْ" و"إذنْ" و"كيْ" وبـــ "أنْ" مقدرة بعد "حتى" ولام كي، ولام الجحود، والفاء ، والواو، وأو[2]. فهذه الأدوات التيُ ينصب الفعل المضارع بعدها مقسمة ثلاثة أقسام:

الأول: أدوات تنصب الفعل المضارع بنفسها.

الثاني: أدوات يُنصب الفعل المضارع معها بأنْ مضمرة جوازاً.

الثالث: أدوات ينصب الفعل المضارع معها بأنْ مضمرة وجوباً.

العلامات الإعرابية للفعل المضارع المنصوب:

(١) الفتحة الظاهرة :

ينتصب الفعل المضارع بها إذا كان صحيح الآخر، أو كان معتل الآخر بالواو أو الياء وليس من الأفعال الخمسة، فمثال الصحيح الآخر قوله تعالي:"والذي أطمع أنْ يغفر لي خطيتي يوم الدين" [3] ، ولن أتكاسل عن نصرة المظلوم. ومثال المعتل الآخر بالواو قوله تعالي: ﴿لَن نَّدْعُوَ مِن دُونِهِ إِلَهاً﴾ [4] ، ومثال المعتل الآخر بالياء قوله تعالي: ﴿لن يؤتيهم الله خيراً﴾ [5]

(٢) الفتحة المقدرة:

تكون علامة النصب فى الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف، فتبقي الألف ساكنة فى النصب مثلها فى الرفع نحو: لن يخشاها لامتناعها عن الحركة [6] والمانع من ظهورها هو تعذر ظهور الحركة على الألف[7].

(٣) حذف النون:

ينصب الفعل المضارع بحذف النون نيابة عن الفتحة وذلك فى الأفعال الخمسة فهي "تنصب وتجزم بحذفها، نحو: الذيدان لن يقوما، ولم يخرجا فعلامة النصب والجزم

---

(١) السابق، ٦٥/١، ٦٦.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي، ٢٥/٤.

(٣) سورة الشعراء، آية ٨٢.

(٤) سورة الكهف، جزء الآية ١٤.

(٥) سورة هود، جزء الآية ٣١.

(٦) الجمل فى النحو، الجرجاني ٣٢.

(٧) شرح قطر الندي وبل الصدي لابن هشام، ٧٧.

سقوط النون من "يقوما ، ويخرجا" ومنه قوله تعالي: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾[1][2].

ومنه قوله تعالي ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [3]. فالفعلان "تنالوا ، وتنفقوا" منصوبان بلن وبأن مضمرة بعد "حتى" وعلامة نصبهما حذف النون؛ لكونهما من الأفعال الخمسة.

نواصب الفعل المضارع:

يقول سيبويه عنها: "اعلم أنَّ هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل فى الأسماء، كما أنَّ حروف الأسماء التى تنصبها لا تعمل فى الأفعال" [4]

القسم الأول: الحروف التي تنصب المضارع بنفسها :

(١) أنْ : تعمل "أنْ" المصدرية [5] النصب فى الفعل المضارع بنفسها ظاهرة أو مقدرة – مضمرة– واشترط النحاة لعملها شرطين:

أحدهما: أن يقع بعدها فعل مضارع، وذلك لأنها لو وقع بعدها فعل ماض أو أمر تقدر معهما بمصدر يأخذ حكماً إعرابياً ولكنها لا تعمل فيهما النصب.

الثاني: ألاّ تكون بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين.

فإن وقعت "أنْ" بعد علم ونحوه – مما يدل على اليقين – وجب رفع الفعل بعدها، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة، نحو: "علمت أن يقومُ " ، والتقدير: أنَّه يقوم، فحففت "أنَّ"، وحذف اسمها، وبقي خبرها، وهذه هى غير الناصبة للمضارع، لأنَّ هذه ثنائية لفظياً ثلاثية وضعاً، وتلك ثنائية لفظاً ووضعاً[6].

إذا وقعت "أنْ" بعد ظنّ ونحوه – مما يدل على الرّجحان – جاز فى الفعل وجهان:

---

(١) سورة البقرة، جزء الآية ٢٤.

(٢) شرح ابن عقيل، ٦٦/١.

(٣) سورة آل عمران، جزء الآية ٩٢.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٥/٣.

(٥) وذلك للتفرقة بين المصدرية العاملة وغيرها ؛ غير العامل مثل:

(أ) المفسرة كقوله تعالي: "فأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا" سورة المؤمنون، جزء الآية ٢٧.

(ب) الزائدة، التي تقع بعد لما الحينية أو بين القسم ولو، أو بين الكاف الجارة ومجرورها فمنها قوله تعالي: "فلمّا أن جاء البشير ألقاه على وجهه" سورة يوسف، جزء الآية ٩٦.

(ج) المخففة من الثقيلة وهي تسبق بما يدل على العلم، أو تدخل على جملة اسمية، أو تدخل على فعل جامد، أو تدخل على فعل يفيد الدعاء، ومنها قوله تعالي: "وأن ليس للإنسان إلاّ ما سعي" سورة النجم ٣٩ انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٥٢٩/٣، ٥٣٠.

(٦) شرح ابن عقيل، ٣٣٥/٢.

الأول: النصب، على جعل "أنْ" من نواصب المضارع.

الثاني: الرفع ، على جعل "أنْ" مخففة من الثقيلة [1] وفيها يكون اسمها محذوفاً وبقي خبرها وهو الفعل والفاعل.

رفع الفعل بعد "أنْ" الناصبة:

قد يُرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ [2]، وقول الشاعر:

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكما مِنِّى السَّلاَمَ وأَنْ لاَ تُشْعِرَا أحَدَا

وزعم الكوفيون أنَّ "أنْ" هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: إنَّها أنْ الناصبة أهملت حملاً على "ما" أختها المصدرية[3].

(٢) "لن"

هى حرف ناصب للفعل المضارع بنفسها، وهى مثل بقية الحروف الناصبة تخلص زمن المضارع للاستقبال، يقول عنها سيبويه: " أنَّ القائل إذا قال سوف يقوم زيد فنفي هذا لن يقوم زيدٌ، ويجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه من الفعل المنصوب نحو قولك: زيداً لن أضرب بخلاف أنْ لأنَّ "أنْ" وما بعدها مصدر فلا يتقدم عليه ما كان فى حيّزه وليس كذلك لن لأنها إنما تنصب لشبهها بأن" [4] والنفي بها ليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم[5].

جزم المضارع بعدها:

زعم بعض النحاة أنَّها قد تجزم واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةْ. [6]

٣) "كي":

اختلف النحاة فى النصب بها علي عدة أقوال:

الأول: عن الأخفش أن كى جارة دائماً، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة، ومن ظهور "أنْ" المضمرة على قوله، قول جميل:

---

(١) شرح ابن عقيل، ٣٣٥/٢.

(٢) سورة البقرة، جزء الآية ٢٣٣.

(٣) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١ /٣٠.

(٤) شرح المفصل، لابن يعيش، ١٥/٧.

(٥)شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٣٥/٤ ، وانظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢٨٤/١.

(٦)انظر مغنى اللبيب، ابن هشام ،٨٥ . وهذا البيت قيل أنه لأعرابي ، وقيل أنه بلا نسبة، انظر المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ، إعداد د/ إميل بديع يعقوب ، ٥٨٦/٢.

فَقَالتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا ؟

ويرد قول الأخفش نحو قوله تعالي: ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾ [1]. فلا يصح اجتماع حرفى جر[2]، وهى عنده "من قبيل بدل إحداهما من الآخرى" [3].

الثانى: عن الخليل، أن النصب مضمر بعدها بناء على مذهبه، وهو أنَّه لا ناصب سوي "أنْ" [4].

الثالث: عن الكوفيين أنها ناصبة دائماً، ويرده قولهم "كيمه" كما يقولون لمه[5].لأنها إذا دخلت على "ما" فهي حرف جر، لمساواتها معها للام التعليل : معنى، واستعمالاً[6] . وكذلك عند دخولها على "ما" المصدرية كقول الشاعر[7]

إِذا أَنْتَ لَمْ تَـنْفَعْ فَضُرَّ، فَإِنَّما يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ.

أيَ: للضرر أو النفع[8].

الرابع: عن البصريين أن العرب لهم فيها مذهبان:

أحدهما: أن تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة "أنْ" وتكون مع ما بعدها بمنزلة اسم كما كانت أن كذلك – المقصود مصدر مؤول – ويجوز فيها هنا دخول اللام عليها ولا تكون هنا للتعليل، بل هو مستفاد من اللام وعليه "لكيلا تأسوا".

ثانيهما: أن تكون حرف جر بمنزلة اللام فينصب الفعل بعدها بإضمار "أنْ" كما ينتصب بعد اللام، ويجوز دخولها هنا على الأسماء كدخول حرف الجر مثل قولهم: "كيمه" فدخلت على "ما" فى الاستفهام كما يدخل عليها حروف الجر نحو: "لم وعمَّ" فحذف الألف منها كما يحدث فيها مع حروف الجر وأدخل عليها هاء السكت فى الوقف[9].

---

(1) سورة الحديد، جزء الآية ٢٣.

(2) انظر مغني البيب، ابن هشام، ١٨٣/١.

(3) شرح كافية ابن الحاجب، للرضى، ٤٩/٤.

(4) السابق، ٤ /٥٠.

(5) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٨٣/١.

(6) شرح الألفية، لابن الناظم ٦٦٦، وأوضح أن "كى" تكون اسماً مخففاً من "كيف"، فتدخل على الاسم والفعل الماضى والمضارع المرفوع كقول الشاعر:

كَىْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ، وَمَا ثَئِرَتْ قَتْلاكُمُ، وَ لَظَى الـهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ . انظر ٦٦٦.

(7) قيس ابن الخطيم، وقيل النابغة الذبياني، وقيل النابغة الجعدى، وهو في بعض الكتب برواية "يرجي بدلاً من يراد".

(8) انظر شرح الألفية، لابن الناظم ، ٦٦٦.

(9) انظر شرح المفصل، لابن يعيش، ١٧/٧، ١٨، ١٥/٩.

(٤) "إذن":

معناها الجواب والجزاء، يقول القائل: أزورك، فتقول مجيباً له ومجازياً على زيارته: إذن أكرمَك [١]. وأمَّا عملها فنصب المضارع مباشرة ، وتخليص زمنه للاستقبال[٢].

حالات إذن:

الأولى: نصب المضارع بعدها: ينصب المضارع بعد "إذن" إذا تحققت عدة شروط:

(١)أن يكون الفعل مستقبلاً، وذلك نحو أن يُقال: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمَك. فلو كان الفعل بعدها حالاً لم ينصب، نحو أن يُقال: أحبُّك؛ فتقول: إذن أظنُّك صادقاً؛ فيجب رفع "أظنُّ"؛ [٣] وذلك لئلا يقع التعارض بين الحال، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل[٤].

(٢)أن تصدر الجملة بها، أو تكون فى حكم المصدَّر بها[٥]. فالمقصود بهذا الشرط ألاّ يكون الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها حتى لا يُلغي عملها؛ فهي "إذا كانت بين الفعل وبين شئ الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتة"[٦].

أمّا قول الشاعر:

لاَ تَتْرُكَنِّى فِيهِمُ شَطِيرَا إِنِّى إِذا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا .

فمؤول على حذف خبر إنَّ، أي: إنِّي لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده[٧].

(٣)دلالتها على جواب حقيقي بعدها، أو ما هو بمنزلة الجواب[٨].

(٤)اتصال إذن بالفعل أو الانفصال بينهما بالقسم أو الدعاء أو النداء[٩]. وأجاز ابن عصفور الفصل بينها وبين معمولها بالقسم، والظرف، والمجرور نحو قولك: "إذن والله أكرمَك"، و"إذن في الدار آتيك"[١٠]. وأضاف ابن هشام الفصل بلا النافية، وعند

---

(١) المقرب، ابن عصفور، ٢٨٦.

(٢) النحو الوافى، عباس حسن، ٣٠٩/٤.

(٣) شرح ابن عقيل، ٣٧٧/٢.

(٤) النحو الوافي، عباس حسن، ٣٠٩/٤.

(٥) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٣٥/٣

(٦) الكتاب، سيبويه، ١٤/٣.

(٧) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٢/١.

(٨) النحو الوافي، عباس حسن، ٣١٠/٤.

(٩) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٤١/٤.

(١٠) المقرب، ابن عصفور، ٢٨٧.

الكسائي وهشام جواز الفصل بمعمول الفعل، والأرجح حينئذٍ عند الكسائي النصب، وعند هشام الرفع [1].

الثانية: جواز عملها وإلغائها:

أن يدخل عليها الواو والفاء للعطف، فيجوز إعمالها وإهمالها، نحو قولك: إن تكرمنَى، أنا أكرمك وإذن أحسنُ إليك[2]. ويقول سيبويه: "واعلم أنّ إذنْ إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنَّك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أري وَحسِبْت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك: زيداً حسبْتُ أخاك. وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت: زيدٌ حسبْتُ أخوك. فأمّا الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمَك. وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3]. وسمعنا بعض العرب قرأها فقال: "وإذن لا يلبثوا" وأمَّا الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئك. وقال تعالي" ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [4]،[5]

الثالثة: إلغاؤها:

تكون إذن ملغاة إذا وقعت بين شيئين متلازمين[6]، ويكون ذلك فى ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكون ما بعدها خبراً عمّا قبلها، نحو: أنا إذن أكرمُك.

ثانيها: أن يكون ما بعدها جواباً لشرط قبلها، نحو: إن تأتني إذن أكرمُك.

ثالثها: أن يكون-ما بعدها- جواب قسم قبلها مذكور، نحو: والله إذن لا أخرجُ أو مقدّر كقوله وهو كثير عزة:

لَئِنْ عَادَ لِي عَبدُ الْعَزيزِ بِمِثْلِها وَأَمكَنني مِنْها إذَنْ لا أقيلُها

برفع " أقيلُها" لأنَّ إذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر، والتقدير: والله لئن، وجواب الشرط محذوف وأهملت إذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه[7]. ويضاف لما سبق – أيضاً- إذا "كان الفعل فعل حالٍ غير مستقبل"[8].

إهمالُها سماعاً:

([1]) انظر مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢٢/١.

([2]) كتاب أسرار العربية، الأنباري، ٣٣٠.

([3]) سورة الإسراء، جزء الآية ٧٦. وقراءة النصب لأبيّ وعبد الله بن مسعود، البحر المحيط، ٦٣/٦.

([4]) سورة النساء، جزء الآية ٥٣.

([5]) الكتاب، سيبويه، ١٣/٣، ١٤.

([6]) انظر المقرب، ابن عصفور، ٢٨٦، ٢٨٧، وكتاب أسرار العربية، الأنباري، ٣٣٠، ٣٣١.

([7]) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، ٢٣٤/٢.

([8]) شرح المفصل، ابن يعيش، ١٦/٧.

وزعم يونس بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، فى الجواب فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تُبْعدنَّ ذا . ولم يكن ليروى إلاَّ ما سمع، جعلوها بمنزلة هَلْ وبَلْ[1].

مسألة: جواز الفصل بين إذن والفعل دون غيرها:

السبب فى جواز ذلك لها دون غيرها من سائر حروف الأفعال "لتصرُّفها، وأنهَّا تستعمل وتلغي، وتدخل للابتداء، ولذلك شبهت بظننت من عوامل الأسماء" [2].

القسم الثاني: الحروف التي يُنصب المضارع معها بأنْ مضمرة جوازاً.

(١) لام التعليل:

ينصب المضارع بعدها "بأن" مضمرة جوازاً إذا لم يكن بعدها " لا " نحو قولك: جئت ليقوم زيد[3]. وجوّز أبو سعيد كون المضمر كى، والأول أولى؛ لأنَّ "أنْ" أمكنُ فى عمل النصب من غيرها؛ فهى أقوي على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة[4].

- أقوال النحاة فى ناصب الفعل بعد لام التعليل:

الأول: وعليه الجمهور ينصب بأنْ مضمرة بعينها.

الثاني: وعليه الكسائي وابن كيسان وهو النصب بأن مضمرة أو بكى.

الثالث: وعليه أكثر الكوفيين وهو النصب باللام بطريق الأصالة.

الرابع: وعليه ثعلب وهو النصب بها لنيابتها عن "أنْ" [5].

وأُلحق بها ابن مالك الفعل الواقع بعد نفى غير كان، "نحو: ما وعظتك لتغضب، بل لترهب". ولو أظهرت "أنْ" فقلت: "ما وعظتك لأن تغضب" لجاز[6].

أما إذا اقترن الفعل بـــ"لا" مع لام التعليل فيجب إظهار "أنْ"، ولا يجوز إضمارها كقوله تعالي: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [7][8]. وذلك حتى لا يحدث الثقل بالتقاء المثلين. اللام، ولا [9].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ١٦/٣.
(٢) المقتصب، المبرد، ١١/٢.
(٣) انظر المقرب، ابن عصفور، ٢٨٧.
(٤) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٨٣/١.
(٥) انظر السابق، ٢١٠/١.
(٦) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٣٩/٣.
(٧) سورة الحديد، جزء الآية ٢٩.
(٨) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٣٨/٣.
(٩) انظر مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢١٠/١.

(٢) الحروف: [الواو – الفاء – ثم – أو] عند عطفها على مصدر "اسم صريح".

يجوز أن يُنْصَب بأنْ محذوفة أو مذكورة، بعدها عاطفٍ تَقَّدم عليه اسم خالصٌ؛ أى: غير مقصود به معنى الفعل[١].

(أ) مثال العطف بالواو قول الشاعر: [ميسون بنت بحدل الكلابية]

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوف.

فـ "تقرَّ" منصوب بـ"أنْ" محذوفة ، وهى جائزة الحذف؛ لأنَّ قبله اسماً صريحاً ، وهو لبس[٢].

(ب) ومثال العطف بـ "أو" ، "قراءة السبعة إلاّ نافعاً : ﴿أَوْيُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [٣]، ينصب "يرسلَ" عطفاً على "وحيًا" والأصل: أو أن يرْسل[٤].

(ج) ومثال العطف بالفاء "قول الشاعر: [رجل من طيئ كما ذكر ابن مالك]

لَوْلاَ تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ، فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِر إِتْرابًا عَلَى تَرَبِ. [٥]

فـ"أرضَيه" منصوب "بأنْ" محذوفة جوازاً، لعطفه على اسم صريح "توقع".

(د) ومثال العطف بـ "ثم" قول الشاعر: [أنس بن مدركة الخثعمى]

إِنِىِّ وَقَتْلِى سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَه كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ.

فـ"أعقلَه": منصوب بـ "أنْ" محذوفة، وهى جائزة الحذف؛ لأن قبله اسماً صريحاً، وهو "قتلى" [٦].

أوضح الشيخ خالد أن الاسم الصريح يكون مصدراً، ويكون غير مصدر واستدل على غير المصدر بقول الحصين بن حمام المرىّ:

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وَآلُ سُبَيْعٍ أو أَسُوءَك عَلْقَمَا[٧]

فهنا الفعل "أسوءَك" معطوف على اسم غير مصدر، وهو "رجال".

واستشهد سيبويه بهذا البيت على وجوب إضمار "أنْ" حتى يصح عطف اسم على اسم، حيث يقول: "يضمر أنْ، وذاك لأنَّه امتنع أن يجعل الفعل على لوْلا فأضمر "أنْ" كأنه قال: لولا ذاك، أو لولا أن أسوءك".[٨]

---

(١) شرح ابن عقيل، ٣٥٤/٢.

(٢) السابق، ٣٥٥/٢، ٣٥٦.

(٣) سورة الشورى، جزء الآية ٥١، وتمامها: " وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ".

(٤) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٥٨/٣.

(٥) انظر شرح ابن عقيل ، ٣٥٧/٢ ، ٣٥٨.

(٦) السابق، ٣٥٦/٢، ٣٥٧.

(٧) انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ٢٤٤/٢.

(٨) الكتاب، سيبويه، ٥٠/٣.

وذكر ابن عقيل أنه "إذا كان الاسم غير صريح – أي: مقصوداً به معنى الفعل – لم يجز النصب، نحو: "الطائر فيغضبُ زيدٌ الذباب"، فـ"يغضب": يجب رفعه، لأنَّه معطوف على "طائر" وهو اسم غير صريح؛ لأنه واقع موقع الفعل، من جهة أنه صلة لأل، وحقُّ الصلة أن تكون جملةً، فوضع "طائر" موضع "يطير" – والأصل الذي يطير – فلما جئ بأل عدل عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل أل، لأنها لا تدخل إلا على الأسماء [1].

القسم الثالث: الحروف التي تنصب المضارع معها "بأن" مضمرة وجوباً:

١) **"حتى"**: ينصب الفعل المضارع بعد "حتى" بإضمار "أنْ" وجوباً؛ "وذلك لأنَّ "حتى" من عوامل الأسماء الخافضة لها ... فإذا وقعت عوامل الأسماء على الأفعال، لم يستقم وصلُها بها إلاّ على إضمار "أنْ"؛ لأنّ "أنْ" والفعل اسم مصدر، فتكون واقعة على الأسماء. وذلك قولك: أنا أسيرُ حتى تمنعني، وأنا أقفُ حتى تطلعَ الشمس[2]. هذا على رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون "أن حتى حرف ناصب بنفسه، ويجوز وقوع "أنْ" المصدرية بعده فتكون مؤكدة توكيداً لفظياً لحتى" [3]

لحتى الناصبة معنيان:

أحدهما: أن تكون غاية بمعنى "إلى أن" والمراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متصلاً بها حتى يقع الفعل الذي بعدها فى منتهاه، كقولك: سرت حتى أدخلَها. فيكون السير والدخول جميعاً قد وقعا كأنك قلت: سرت إلى دخولها، فالدخول غاية لسيرك والسير هو الذي يؤدي إلى الدخول . [4]

ثانيهما: أن تكون بمعنى"كى"، فيكون الدخول علة للسير. "كأنَّه قال: سرت كى أدخلها فهذا الوجه يكون السير فيه كان والدخول لم يكن، كما تقول: أسلمت حتى أدخل الجنة" [5].

رفع الفعل بعد حتى على ثلاثة أوجه:

الأول: إذا صارت بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء، مثل: سرت حتى أدخلُها، تعنى أنَّه كان دخول متصل بالسير، "فكأنه يقول: سرت فإذا أنا فى حال دخول، فالدخول متصل بالسير" [6].

---

(١) شرح ابن عقيل، ٣٥٨/٢، ٣٥٩.

(٢) المقتضب، المبرد، ٣٧/٢.

(٣) النحو الوافى، عباس حسن، ٣٥٠/٤.

(٤) شرح المفصل ، لابن يعيشَ ، ٢٠/٧.

(٥) الأصول، ابن السَّراج، ١٥١/٢.

(٦) الكتاب، سيبويه، ١٧/٣.

الثاني: فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع، أى: حتى أنى الآن أدخلها كيفما شئت...ومثل ذلك: شربت حتى يجئ البعير يجر بطنه، أى حتَّى أنَّ البعير ليجئ يجّر بطنه[1].

الثالث: ذكره ابن هشام – أن يكون الفعل- فضلة، فلا يصح فى نحو: " سيرى حتى أدخلها" لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا فى نحو: "كان سيرى حتى أدخلها" إن قدرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة أو قلت "سيرى أمس حتى أدخلها" جاز الرفع، إلا إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف[2].

شروط الفعل المنصوب بحتى:

(١)أن يكون "مستقبلا: حقيقة أو حكماً، فإن كان حالاً أو فى تقدير الحال لم يكن إلا مرفوعاً. فالحال المحقق كقولك لمن تكلمه: طلبت لقاءك حتى أحدثُك الآن...والحال المقدر أن يكون الفعل قد وقع فيقدر المخبر به اتصافه بالعزم عليه، فينصبُ، لأنَّه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال. وقد يقدر اتصافه بالدخول فيه فيرفع، لأنَّه حال بالنسبة إلى تلك الحال. ومنه قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[3] قرأه نافع بالرفع على تقدير كونه حالاً. وقرأه الباقون بالنصب على تقدير الاستقبال" [4].

(٢)أن يكون ما بعد حتى غير مسبب عما قبلها.

(٣)أن يكون ما بعد حتى غير فضلة. [5]

جواز رفع الفعل ونصبه بعد حتى:

إن كان زمنه مستقبلاً بالنسبة لزمن المعنى الذي قبل "حتى" لا بالنسبة لزمن الكلام. وكلا الزمنين- قبلها وبعدها- قد مضى وانتهي حقيقة. وتكون حتى ابتدائية عند رفعه، وجاره عند نصبه؛ مراعاة للاعتبار الخاص بكل نوع . والأحسن عدم محاكاة هذا النوع قدر الاستطاعة. [6]

---

(١) السابق، ٣/١٨.

(٢) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١/١٢٦، ١٢٧.

(٣) سورة البقرة، جزء الآية ٢١٤.

(٤) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٣/١٥٤٢، ١٥٤٣.

(٥) انظر النحو الوافى، عباس حسن، ٤/٣٤٥.

(٦)السابق، ٤/٣٤٨.

(٢) لام الجحود:

يُنصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً، شروطها أن تكون "مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام، نحو: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ ﴾[١]، ﴿ لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [٢] ويسميها أكثرهم لام الجحود. لملازمتها للجحد أى النفى، قال النحاس: والصواب تسميتها لام النفى؛ لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار" [٣].

"فأنْ" بعد هذه اللام مضمرة، وذلك لأنَّ اللام من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال. فـ "أنْ" بعدها مضمرة، فإذا أضمرت "أنْ" نصبت بها الفعل ودخلت عليه اللام، لأنَّ "أنْ" والفعل اسم واحد ، كما أنها والفعل مصدر. [٤]

قد تحذف "كان" قبل لام الجحود كقوله:

فَمَا جَمْعٌ لِيَغْلِبَ جَمْعَ قَوْمِي مُقَاوَمَةً، وَلا فَرْدٌ لِفَرْدِ

أي: فما كان جمع[٥]

(٣) أو :

ينصب الفعل المضارع بعد "أوْ" بأنْ مضمرة وجوباً إذا كانت على أحد معنيين:

أحدهما: "إلاَّ أن" نحو: لألزمنَّك أو تقضيَني، ولأضربَّنك أو تسبقنَي، فالمعني: لألزمنك إلاّ أن تقضيني، ولأضربنَّك إلا أن تسبقني – هذا معنى النصب– قال: امرؤ القيس :

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُك إنَّما نُحاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فَنُعْذَرَا

.....والمعنى على إلاّ أن نموت فنعذرا[٦] فنصب "نموت" بإضمار أن، لأنَّه لمْ يُرد فى البيت معنى العطف، وإنما أراد أنَّه يحاول طلب الملك إلاّ أن يموت فيعذره الناس[٧].

ثانيهما: "حتى" فتقدّر بحتى إذا كان الفعلُ الذى قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً، .. كقوله:

لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلا لِصَابِرِ

---

(١) سورة آل عمران، جزء الآية ١٧٩.

(٢) سورة النساء، جزء الآيتين، ١٣٧، ١٦٨.

(٣) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢١١/١.

(٤) المقتضب، المبرد، ٧/٢.

(٥) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢١٢/٢.

(٦) الكتاب، سيبويه، ٤٧/٣ ، وأجاز سيبويه الرفع فيه على وجهين: "على أن تشرك بين الأول والآخر،وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول، يعني أو نحن ممن يموت" الكتاب، ٤٧/٣.

(٧) السابق، هامش٣ ، ٤٧/٣.

obeikandl.com

أي: لأستسهلنَّ الصعب حتى أدرك المني؛فـ "أدركَ" منصوب بـ "أنْ" المقدرة بعد "أو" التى بمعنى حتى، وهى واجبة الإضمار. [1]

فإن جاء فعل لا يصلح أن تكون" أو" فيه بهذين المعنيين رفعته، "قال الله – عز وجل – ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ، أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [2] فهذا مرفوع، لا يجوز فيه النصب [3].

جواز الرفع مع النصب فى هذين الموضعين:

إنّ كلَّ موضع تصلح فيه "حتىّ" و "إلاّ أن" فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى، والعطف على ما قبله مستعمل فى كلِّ موضع[4].

(٤) فاء السببية:

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوباً بشرطين:

الأول: أن يكون ما بعد الفاء مخالفاً لما قبلها، "لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذ تحمل الأول على معناه، وتنصب الثاني بإضمار "أنْ" وذلك قولك: ما تأتني فتكرمَنى، وما أزورك فتحدثَني، لم ترد: ما أزورك – أي الإشراك بين الأول والثاني– ولو أردت ذلك لرفعت، ولكنَّك لما خالفت فى المعنى فصار: ما أزورك فكيف تحدثني، وما أزورك إلاّ لم تحدثني، حمل الثاني على مصدر الفعل الأول، وأضمر "أنْ" كى يعطف اسماً على اسم، فصار المعنى: ما يكون زيارة منى فحديث منك[5].

الثاني: أن تسبق الفاء بنفي محض أو طلب محض، فمثال النفي: ما اجتهد محمد فيتقوقَ، ويأتى الطلب فى صوره الآتية:

(أ) الأمر: كقول الراجز. [أبو النجم العجلى]

يَا نَاقُ سِيرِى عَنَقاً فَسِيحاً
إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[6]

(ب) النهى: نحو: لا تضرب زيداً فيضرَبك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾[7][8]. ومنه قول الشاعر:

---

(1) شرح ابن عقيل، ٣٣٩/٢، ٣٤٠.
(2) سورة الشعراء، الآيتان ٧٢، ٧٣.
(3) الاصول ، ابن السراج ، ١٥٦/٢.
(4) المقتصب، المبرد ، ٢٨/٢.
(5) الأصول، ابن السراج، ١٥٣/٢، ١٥٤.
(6) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١٥٤٤/٣
(7) سورة طه، جزء الآية ٨١.
(8) شرح ابن عقيل، ٣٤٤/٢.

لَا يَخْدَعَنَّك مَوْتُورٌ وإِنْ قَدِمَتْ تِرَاتُهُ فَيَحِيقَ الْحُزْنُ والنَّدَمُ .

(ج) الدعاء: نحو: "ربِّ انصرني فلا أُخذلَ" ومنه:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فَى خَيْرِ سَنَنْ.[1]

(د) الاستفهام: تقول: ألستَ قد أتيتنا فتحدِّثَنا، إذا جعلته جواباً ولم تجعل الحديث وقع إلاَّ بالإتيان؛ وإن أردت فحدثْتنا رفعت[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [3]، وقول الشاعر :

هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَانَاتِي فَأَرْجُوَ أَنْ تُقْضَي فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلَجَسدِ .

(هـ) العرض: نحو ألا تنزل عندنا فتصيبَ خيراً، ومنه قوله:

يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلا تَدْنُو فَتُبْصرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا؟ [4]

(و) التحضيض: نحو قوله تعالي: ﴿لَوْلا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [5]،[6].

(ز) التمني: نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً﴾ [7]،[8].

(ح) الرجاء: ألحق الفَرّاء الرجاء بالتمنى فجعل له جواباً منصوبًا. وبقوله أقول-ابن مالك- لثبوت ذلك سماعاً. ومنه قراءة حفص عن عاصم: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [9]،[10].

تعليل اشتراط كون الطلب محضاً:

ومعنى أن يكون الطلب محضاً أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل، ولا بلفظ الخبر؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء، نحو: صه فأحسنُ إليك وحسبك الحديث فينامُ الناس" [11]. وأجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب

---

(1) السابق ، ٣٤٤/٢.

(2) الكتاب، سيبويه، ٣٥/٣.

(3) سورة الأعراف، جزء الآية ٥٣.

(4) شرح ابن عقيل، ٣٤٥/٢.

(5) سورة المنافقون، جزء الآية ١٠.

(6) انظر شرح ابن عقيل، ٣٤٩/٢.

(7) سورة النساء، جزء الآية ٧٣.

(8) شرح ابن عقيل، ٣٤٦/٢.

(9) سورة غافر، الآيتان ٣٦، ٣٧.

(10) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٥٤/٣.

(11) شرح ابن عقيل، ٢، ٣٤٦.

بها اسم أمر وكذلك – أيضاً – أجاز النصب لما بعد الفاء المجاب بها خبر بمعني الأمر نحو: حسبك حديث فينام الناس[1].

ويجري الكوفيون التشبيه والحصر مجري النفي:" نحو: كأنك أمر فنطيَعك". لأنَّ فيه معنى: ما أنت أمر فنطيعك. وكذلك أجروا الحصر بـــ "إنما" كقولهم: إنما هى ضربة من الأسد فتحطم ظهره. وعليه قراءة ابن عامر: ﴿فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [2]،[3]. ويقول المبرد عن هذه الآية "النصب ههنا محال، لأنَّه لم يجعل "فيكون" جواباً. هذا خلاف المعنى؛ لأنه ليس ههنا شرط. إنما المعنى: فإنه يقول له: كن فيكون، فـــ"كنْ" حكاية"[4].

النصب بأن مضمرة فى الواجب لضرورة:

قد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر، ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب، وذلك لأنك تجعل أن العاملة. فمما نصب فى الشعر اضطراراً قوله: [المغيرة بن حبناء]

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تميم وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[5]

(٥) واو المعية:

ينصب الفعل المضارع معها بأن مضمرة وجوباً بنفس الشروط التى سبقت فى الفاء، ويقول سيبويه عنها: "اعلم أنَّ الواو ينتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأوّل والآخر كما استقبح ذلك فى الفاء. وأنها يجئ ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء"[6]. فشروط نصب الفعل بعدها هي:

١- عدم الإشراك بين الفعل والفعل.

٢- أن تكون الواو بمعنى "مع" أي: المصاحبة فقط[7].

٣- أضافه الرضي: أن يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها فى زمان واحد[8].

---

(١) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٥٣/٣.

(٢) جزء آية من سور " البقرة، ١١٧، وآل عمران ٤٧، ومريم ٣٥ ، وغافر ٦٨ " المعجم المفهرس ٧٤١.

(٣) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٥٥/٣.

(٤) المقتضب، المبرد، ١٧/٢.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٣٩/٣، نصب فأستريح بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معني النفى او الطلب ، ويروى لأستريحا، فلا ضرورة فيه ، هامش ٣٩/٤،٣.

(٦) السابق، ٤١/٣.

(٧) انظر الأصول ، ابن السراج، ١٥٤/٢.

(٨) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٧٥/٤.

٤- أن تسبق بنفى محض أو طلب محض.

النفى:

تقول "لا يسعني شئ ويعجز عنك" لا معنى للرفع فى "يعجز" لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلها لا تسعه، ولا الأشياء كلها لا تعجز عنه[١]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ، ولما يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٢].

الطلب:

(أ) الأمر: تقول: ائتني وآتيَك، إذا أردت ليكن إتيان منك وأنْ آتيَك، تعنى: إتيان منك وإتيان منى. وإن أردت الأمر أدخلت اللام كما فعلت ذلك فى الفاء حيث قلت: ائْتِنِي فلأحدثُك، فتقول: ائتمني ولآتِك" [٣].

(ب) النهى: كما قال:

لا تَنْهَ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِى مِثْلَهُ عارٌ عليك - إِذَا فَعَلْتَ-عَظِيمُ. [٤]

أي لا يجتمع أن تنهي وتأتي مثله ولو جزم كان المعنى فاسداً [٥]. فالمعنى: لا يكن منك أن تنهي وتأتي بمثل ما نهيت عنه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٦]، إن شئت جعلت "وتكتموا" على النهى، وإن شئت جعلته على الواو[٧].

أي: يجوز فيه الوجهان الجزم على العطف، والنصب على إضمار "أنْ".

(حـ) التمنى: من النصب معها بعد التمنى قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [٨]. فى قراءة حمزة وابن عامر، وحفص[٩].

---

(١) المقتضب، المبرد، ٨٤/٤.

(٢) سورة آل عمران، جزء الآية ١٤٢.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٤٤/٣، وأجاز سيبويه الرفع فى مثل" وتقول: زرنى وأزورك، أى: أنا ممن أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورَك". الكتاب، سيبويه، ٤٥/٣.

(٤) نسب هذا البيت فى الكتاب للأخطل، وكذلك فى شرح المفصل لابن يعيش، ٢٣/٧، ٢٤ والمشهور أنه لأبي الأسود الدؤلى، ملحقات ديوانه ١٣٠، ونسب لسابق البربرى، والطرماح، والمتوكل الليثي. انظر الكتاب هامش ٢، ٣ /٤١.

(٥) المقتضب، المبرد، ٢٤/٢، ٢٥.

(٦) سورة البقرة، آية ٤٢.

(٧) الكتاب، سيبويه، ٤٤/٣.

(٨) سورة الأنعام، جزء الآية ٢٧.

(٩) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٥٤٩/٣، وأجاز سيبويه الرفع على وجهين: فأحدهما: أن يشرك الآخر الأول والآخر على قولك: دعنى ولا أعود، أي فإنني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له أُلبتة ترك أو لم يترك ولم يُرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود. الكتاب، سيبويه، ٤٤/٣.

(و) الاستفهام: مثل: قول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وبَينكُم الْمودَّةُ والإِخَاءُ؟

كأنه قال: ألم أك هكذا ويكون بيني وبينكم؟ [1]. لو أراد الإفراد فيهما لم يكن إلا مجزوماً. كأنه قال: ألم يكن بيني وبينكم؟[2]

(هـ) "الدعاء، والعرض، والتحضيض، والترجى":

بعض النحاة يمنع وقوع "واو المعية" بعد هذه الأنواع الأربعة من الطلب وحجته: أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها، والسماع الكثير هو الأساس للقياس؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها مادام هذا الأساس مفقوداً. ولا يصح عنده النصب حملاً لواو المعية على فاء السببية؛ لأن الحمل – برغم التشابه بينهما في كثير من الأمور – لا داعي له ورأيه وجيه.

ويخالفه فريق آخر؛ بحجة التشابه القوى بين الحرفين في نواح متعددة فلا عيب فى حمل واو المعية على فاء السببية. وفي هذا الرأي تيسير، ولكن فيه إهدار لأهم الأسس التى تراعى؛ وهو السماع الكثير الوارد ، ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعة. احتراماً للأساس الأهم السابق. [3]

ومما جاء مع هذه الأنواع الأربعة على القول الثاني:

(١) الدعاء: ربَّاه، ما أسعدني بطاعتك؛ فوجهني إليها، ويعينني فضلك على ملازمتها.

(٢) بعد العرض: ألا تزور المريض وتقدمَ له هدية. ألا تسأله عن حاله وتدعوَ له بالشفاء.

(٣) بعد التحضيض: هلاَّ تتعرض لأشعة الشمس وقت الضحى أو قبل الغروب وتحذرَ حرارتها. طول التعرض لها.

(٤) بعد الترجى: لعل العالم يدرك أنه قدوة، ويتركَ ما لا يليق به[4].

مسألة: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن": هذه المسألة فيها ثلاثة أوجه:

الأول: الجزم: على التشريك بين الفعلين، نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

الثاني: الرفع: على إضمار مبتدأ، نحو: " لا تأكل السمك وتشربُ اللبن" أي: وأنت تشربُ اللبنَ – فالواو هنا استئنافية وكذلك يجوز أن تكون الواو للحال والفعل خبر لمبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٣/٤٣.

(٢) المقتضب، المبرد، ٢/٢٦.

(٣) النحو الوافى، عباس حسن، ٤/٣٧٦، ٣٧٧.

(٤) انظر السابق، عباس حسن، ٤/٣٧٨.

obeikandl.com

الثالث: النصب: على معنى النهى عن الجمع بينهما، نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، أي: لا يكن منك أن تأكل وأن تشربَ اللبن، فينصب هذا الفعل بأن مضمرة. [1]

مسألة: العطف على فعل منصوب بـ "الواو – الفاء – ثم – أو":

أوضح النحاة أنه يجوز فيه الوجهان – النصب والرفع – فالنصب بأن مضمرة، والرفع على القطع، "وذلك قولك: أريد أن تأتيَني ثمَّ تحدثَني، وأريد أن تفعل ذاك وتحسنَ، وأريد أن تأتينا فتبايعَنا، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكتَ. ولو قلت: أريد أن تأتيني ثم تحدثُني جاز، كأنك قلت: أريد إتيانك ثم تحدثُني. ويجوز الرفع فى جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال. وقال عز وجل: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِّي مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [2]، ثم قال سبحانه: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ﴾ [3]. فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنه أراد: ولا يأمركم الله. وقد نصبها بعضهم على قوله: وما كان لبشر أن يأمرَكم أن تتخذوا [4] .

– ومن الشواهد الشعرية، قال ابن أحمر فيما جاء منقطعاً من أن:

يُعَالِجُ عَاقِرًا أعْيَتَ عَلَيْه ... لِيُلْقِحَها فَيَنْتِجُها حُوارَا-

كأنه قال: يعالج فإذا هو ينتجها. وإن شئت على الابتداء[5]. ولو نصبت حملاً على المنصوب قبله لكان أحسن، لأن رفعه يوجب كونه ووقوعه. ونتاج العاقر لا يكون ولا يقع. [6]

مسألة: نصب الفعل مع حذف "أن" فى غير ما سبق:

النصب بها فى غير ما ذكر شاذ "لا يقاس عليه، ومنه قولهم: مره يحفرَها، بنصب "يحفر" أي: مره أن يحفرها، ومنه قولهم: خذ اللص قبل يأخذَك[7]. أي: قبل أن يأخذَك، ومنه قوله: [طرفة بن العبد]

أَلا أَيُهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الْوَغى ... وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟

---

(1) شرح ابن عقيل، ٣٥٠/٢ وانظر النحو الوافى، عباس حسن، ٣٨٤/٢، ٣٨٥.

(2) سورة آل عمران، جزء الآية ٧٩، قراءة النصب: لابن عامر، وعاصم، حمزة، ويعقوب، وخلف وقرأ أبو عمرو بإسكان الراء. الكتاب، سيبويه، هامش ٢، ٥٢/٣عن البحر المحيط، أبو حيان الأندلسى، ٥٠٧/٢ واتحلاف فضلاء البشر، للشيخ أحمد بن محمد البنا، ١٧٧.

(3) سورة آل عمران، جزء الآية ٨٠.

(4) الكتاب٥٢/٣.

(5)السابق ٥٤/٣، ٥٥.

(6)السابق هامش٤، ٥٤/٣ .

(7)مجمع الأمثال للميداني، ٤٦٢/١ – تحت الأمثال المولدة [خذ اللص قبل يأخذك]، تحقيق/ محمد أبو الفضل.

فى رواية من نصب "أحضرَ" أي: أن أحضرَ. [1]

وحسّن الشيخ خالد الحذف فى البيت لوجود مثلها فى الكلام، أما الشواهد السابقة عنه فحذفها لا يحسن لعدم وجود مثلها فى الكلام. [2]

من الكوفيين من يجيز حذف "أنْ" قياساً مع بقاء عملها النصب فى المضارع بعدها، وعلى هذا جاء قول المتنبي – وهو كوفى- فى وصف غادة:

بَيْضاءُ يَمْنعُها تكلُّمَ دَلُّها تِيهًا، وَيَمْنَعُها الْحَياءُ تَمِيسَا.

يريد: أن تتكلم. أن تميس (أي: تتبختر) وإهمال هذا الرأي أولي[3]؛ وذلك حرصاً على سلامة اللغة، وبعداً عن اللبس والاضطراب فى فهمها[4].

([1]) شرح ابن عقيل، ٣٥٩/٢، ٣٦٠، وانظر المقرب، ابن عصفور، ٢٩٦، وشرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٨١/٤.

([2]) انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ٢٤٥/٢.

([3]) النحو الوافى، عباس حسن، ٤٠١/٤.

([4]) السابق، ٤٠٠/٤.

obeikandl.com

ثالثا: جزم الفعل المضارع:

يُجزم الفعل المضارع إذا وقع في أحد المواضع الثلاثة الآتية:

(١) بعد الأدوات الجازمة لفعل واحد وهي" "لم – لمّا – لام الطلب – لا الناهية".

(٢) إذا وقع فعلاً أو جواباً للشرط، لأدوات الشرط العاملة وهى"إن – مَنْ – ما – متى – أين – كيف – حيثما – إذما – مهما – أنى – أى – أيان".

(٣) إذا وقع في جواب الطلب .

العلامة الإعرابية للفعل المضارع المجزوم:

(١) **السكون الظاهر:** يجزم الفعل المضارع بالسكون الظاهر إذا كان صحيح الآخر ولم يلتق بساكن آخر فى بداية الكلمة التالية، وكذلك ليس من الأفعال الخمسة، كقوله تعالي: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾[١]، وقوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [٢]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى ﴾[٣]، وقولنا: من يضربْ زيداً أضربْه، وأخلص فى عملك تتقدمْ بلادك.

(٢) **السكون المقدر:** إذا كسر آخر الفعل – الصحيح الآخر – لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالي: ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [٤]، وكذلك الفعل "يلد" فى الجزم نقول: "لم يلد" إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين ووصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله:

وَذِى ولدٍ لَمْ يلدَهُ أبوانِ[٥]

والمضارع المهموز، إذا أبدل ليناً محضاً على اللغة الضعيفة[٦].

(٣) **حذف حرف العلة:** يجزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة، "فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة، تقول: لم يغزُ ، ولم يخشنَ ولم يرمِ".[٧]

---

(١) سورة الطلاق، جزء الآية ٧.

(٢) سورة التوبة، جزء الآية ٤٠.

(٣) سورة الضحى، آية ٦.

(٤) سورة البينة، جزء الآية ١.

(٥) عجز بيت وصدره "ألا رُبَّ مولودٍ وليْسَ له أبٌ".وهو لرجل من أزد السراة، همع الهوامع، السيوطي، هامش١، ١٨٣/١ .

(٦) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١٨٣/١.

(٧) شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، ٧٦.

وهذه الحروف قد لا تحذف مع الجزم وذلك فى الشعر للضرورة، كقول الشاعر: [قيس بن زهير]

أَلَمْ يأتِيكَ والأنْبَاءُ تنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ •

"فالجمهور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز فى سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وخرَّج عليه قراءة: ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾[1]، ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[2]،[3].

(٤) **حذف النون:** يجزم الفعل المضارع بحذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة؛ وذلك لأنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة... قال الله تعالي: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[4]، الأول جازم ومجزوم، والثاني ناصب ومنصوب، وعلامة الجزم والنصب الحذف[5]. ومثل وقوع المضارع فعلاً للشرط قوله تعالي﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[6].

جوازم الفعل المضارع:

القسم الأول: جوازم الفعل الواحد:

(١) **اللام الطلبية:** وهى اللام الدالة على الأمر، نحو "ليقم زيد" أو على الدعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[7]،[8]. ودخول اللام على فعل المتكلم قليل، سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: "قوموا فلأصل بكم" أو معه غيره كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[9] وأقل منه دخولها فى فعل

([1]) سورة طه، جزء الآية ٧٧، وهى قراءة حمزة، خرجها ابن خالويه فى الحجة، ٢٤٧، على أن "لا" بمعنى ليس، والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء اشبع فتحة الشين فصارت ألفاً، ليوافق رؤوس الآى التي قبلها الألف، الحجة فى القراءات السبع، ابن خالويه، ٢٤٧، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي.

([2]) سورة يوسف، جزء الآية ٩٠.

([3]) همع الهوامع، السيوطي، ١٧٦/١.

([4]) سورة البقرة، جزء الآية ٢٤.

([5]) شرح قطر الندى وبل الصدي، ابن هشام، ٧٥.

([6]) سورة البقرة، جزء الآية ١٩٧.

([7]) سورة الزخرف، جزء الآية ٧٧.

([8]) شرح ابن عقيل، ٣٦١/٢، ٣٦٢ .

([9]) سورة العنكبوت، جزء الآية ١٢.

الفاعل المخاطب كقراءة جماعة ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾ [1]،[2]. وهي قراءة "عثمان بن عفان، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن قائد، والعباس بن الفضل الأنصاري" [3].

مسألة: حذف اللام الطلبية وبقاء عملها:

هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر وتعمل مضمرةً، كأنهم شبّهوها بأن إذا أعملوها مضمرة. وقال الشاعر: [4]

مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ ... إِذاَ ما خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبَالاَ ـ

وإنما أراد: لتفد[5].

أوضح ابن يعيش "أن هذه اللام لا يجوز حذفها وبقاء عملها إلاّ فى ضرورة شاعر، أنشد أبو زيد فى نوادره:

وتمْسي صرِيعًا لا تَقُومُ لِحَاجةٍ ... وَلاَ تَسْمع الدَّاعِي وَيُسْمِعْك مَنْ دَعَا ـ

أراد: وليسمعْك بحذف اللام وعملها باق. [6]

ووصف سيبويه إضمار الجازم بالقبح لأن "الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء، فليس للاسم فى الجزم نصيب، وليس للفعل فى الجر نصيب، فمن ثَمَّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار. وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم رُبَّ وواو القسم فى كلام بعضهم. [7]

ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر... وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الكسائي فى الكلام، لكن بشرط تقدم قل، وجعل منه: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [8]، أي: ليقيموها، ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية[9]، وزاد

---

(1) سورة يونس، جزء الآية ٥٨.

(2) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٢٤/١.

(3) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ١٧٠/٥.

(4) نسب لأبي طالب، ولحسان بن ثابت، والأعشي، وليس فى ديوان واحد منهم، الكتاب، هامش ٤، ٨/٣.

(5) الكتاب، سيبويه، ٨/٣.

(6) شرح المفصل، لابن يعيش، ٢٤/٩.

(7) الكتاب، سيبويه، ٩/٣.

(8) سورة إبراهيم، جزء الآية ٣١.

(9) جعل ابن مالك الحذف فى هذه الآية من الكثير المطرد لأنه حذف بعد أمر بقول، وأضاف نوعين آخرين هما:

١- الحذف القليل الجائز في الاختيار وهو بعد قول غير أمر.

٢- القليل المخصوص لاضطراب الذي ليس قبله قول بصيغة أمر ولا بغيرها، انظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٥٦٩/٣، ١٥٧٠، ١٥٧١.

عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلاً بعد القول الخبرى[1]. والجمهور على أن الجزم فى الآية مثله فى قولك: "ائتني أكرْمك" أي فى جواب الطلب. [2]

(٢) **لا الطلبية "الناهية"**: تجئ للمخاطب والغائب على السواء، ولا تختص بالغائب كاللام، وقد جاء فى المتكلم قليلاً، كلام الأمر، وذلك قولهم: "لا أرينّك ههنا" لأن المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب، أي: لا تكن ههنا، حتى لا أراك. [3]

- ومن دخولها على المتكلم قول النابغة الذبياني:

لاَ أعْرِفَنْ رَبْرَباً حُورًا مَدَامِعُها مُرَدَّفَاتٍ عَلَي أَعْجَازِ أَكْوَارِ

- وقول الشاعر: [4]

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشقَ، فَلَا نَعُدْ لَهَا أَبْداً مَادَامَ فِيَها الجُرَاضِمُ[5]

وتقتضي لا الطلبية الجزم ولا فرق بين كونها مفيدة للنهي سواء كان: للتحريم؛ مثل قوله تعالي: ﴿ لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاء﴾ [6]، أو التنزيه: نحو قوله تعالي: ﴿وَلاَ تَنسَوُا الفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [7]، أو الدعاء: كقوله تعالي: ﴿ربنا لا تؤاخذنا﴾ [8]، أو الالتماس: كقول الصديق لصديقه: لا تُعاقبْ أخاك، أو خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد فى قولك لولدك أو عبدك: "لا تطعْني" [9].

(٣) **لم**: وهي لنفي الفعل الماضي المنقطع... ، تقول: "عصي آدم ربَّه، ولم يندمْ ثم ندم بَعْدُ" [10]. وأوضح ابن مالك أنها لمطلق النفي، "فإذا قلت: "لم يكن" جاز أن تريد انتفاءً غير محدود كقوله تعالي: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [11]، وانتفاءً محدوداً متصلاً بالحال كقوله تعالي: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴾ [12]، وانتفاءً متقطعاً كقوله

---

(١) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٢٥/١.

(٢) السابق، ٢٢٦/١.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٨٨/٤.

(٤) قيل للفرزدق، وقيل للوليد بن عقبة.

(٥) انظر مغنى اللبيب، ابن هشام، ٤٦/١ ٢، وشرح الألفية، لابن الناظم، ٦٩٢.

(٦) سورة الممتحنة، جزء الآية ١.

(٧) سورة البقرة، جزء الآية ٢٣٧.

(٨) سورة البقرة، جزء الآية ٢٨٦.

(٩) انظر مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٤٧/١، ٢٤٨.

(١٠) المقرب، ابن عصفور، ٢٩٧.

(١١) سورة الإخلاص، الآيتان ٣، ٤.

(١٢) سورة مريم، جزء الآية ٤.

تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾[1].

ولجواز انقطاع مدلول "لم" يحسن أن يقال: "لم يكن ثم كان، ولجواز كونه غير محدود حسن أن يقال: لم يقصّ مالا يكون" [2]

قد يرفع الفعل المضارع بعدها، كقوله:

لوْلا فوارسُ مِنْ نُعْمٍ وَأَسْرَتُهُمْ ... يَوْمَ الصُّلَيْقاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ

فقيل: ضرورة، وقال ابن مالك: لغة. [3]

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[4]،[5].

الفصل بينها وبين الفعل:

جاءت أيضاً فى الضرورة، مفصولاً بينها وبين مجزومها، قال: [ذو الرمة]

فَأَضْحَتْ مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُها ... كأنْ لَمْ ، سِوَي أَهْلٍ مِنْ الْوَحْشِ، تُؤْهَلِ[6]

دخول همزة الاستفهام عليها:

إذا دخلت همزة الاستفهام على "لم" كان الكلام تقريراً، ومعنى التقرير: إلجاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه. [7] كقوله تعالي: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيداً﴾[8]، وقوله تعالي: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوَى﴾ [9]؛ وذلك بدليل عطف المثبت عليه ﴿وَوَجَدَكَ ضَالاًّ فَهَدَى﴾ [10].

(٤) "لمّا": تجزم لمّا الفعل المضارع، وتقلب زمنه للمضي، "ولابُدّ فى منفيّ "لمّا" أن يكون متصلاً بالحال" [11]، فلذلك امتنع أن يُقال: "لمّا يكن ثم كان"، و "لمّا يُقْضَ ما لا يكون" لأنّ انتفاء قضاء ما لا يكون غير محدود. ولا اشترط كون المنفى بـــ"لمّا" قريباً من الحال لقولهم "عصي إبليس ربه ولما يندم" بل الغالب كونه قريباً من الحال[12].

---

(١) سورة الإنسان، آية ١.

(٢) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٧٢/٣، ١٥٧٣.

(٣) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٧٧/١.

(٤) سورة الشرح، جزء الآية ١ وهي قراءة أبى جعفر المنصور، المحتسب، ابن جني، ٢/ ٣٦٦.

(٥) مغنى اللبيب، ابن هشام، ٢٧٧/١.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٨٣/٤.

(٧) انظر المقرب، ابن عصفور، ٢٩٧.

(٨) سورة الشعراء، جزء الآية ١٨.

(٩) سورة الضحى، آية ٦.

(١٠) سورة الضحى، آية ٧.

(١١) شرح الألفية، لابن الناظم، ٦٩٣، وهو يفرق بينها وبين لما الحينية، كقوله تعالي: " ولما جاء أمرنا نجينا هوداً"هود، ٥٨. وكذلك التى بمعني: إلا نحو: عزمت عليك لما فعلت "أي: إلا فعلت ♦ والمعنى: ما أسألك إلا فعلك. انظر ٦٩٣.

(١٢) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٧٤/٣.

دخول همزة الاستفهام عليها:

إذا دخلت همزة الاستفهام عليها كان الكلام تقريراً، مثل قول عمرو بن كلثوم:

إِليكُمْ يَاَ بنِى بَكْرٍ إِليكُمْ أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا الْيقِينَا [1]

مقارنة بين لمّ ولمَّا الجازمتين:

(١) تقترن "لَم" بأدوات الشرط، أمَّا "لمَّا" فلا تقترن.

(٢) منفىّ "لمّا" مستمر النفى إلى الحال، أمّا منفىّ "لمْ" فمنقطع.

(٣) منفىّ "لمّا" لا يكون إلاّ قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك فى منفى "لم".

(٤) منفيّ "لمّا" متوقع ثبوته، بخلاف منفىّ "لمَ".

(٥) منفى "لمّا" جائز الحذف لدليل، كقوله:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْأً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبورَ فَلَمْ يُجِبْنَهُ .

أيَ: ولمّا أكن بَدْأ قبل ذلك، أى سيدًا، ولا يجوز: "وصلت إلى بغداد ولم" تريد: ولم أدخلْها. وعلة هذه الأحكام كُلِّها أن لم لنفى فَعَل، ولمَّا لنفى قد فَعَل[2].

القسم الثاني: الجوازم التى تجزم فعلين:

المقصود بها أدوات الشرط الجازمة، والمقصود بالفعلين – فعل الشرط وفعل جواب الشرط – وهما يعربان إذا كانا مضارعين، وكذلك فعل الشرط إذا كان وحده مضارعاً وكان الجواب ماضياً، أما إذا كان فعل الشرط ماضياً وكان الجواب مضارعاً فإعراب المضارع هنا فيه خلاف، ففيه الجزم والرفع قال زهير:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يقولُ لا غَائِبٌ مالِي ولا حَرِمُ[3].

وجوازم الفعلين قسمان: حرف مثل: إن بإتفاق وإذ ما على الأرجح. واسم ما بقي وهو ظرف وغير ظرف: فغير الظرف: "مَنْ، وما، ومهما، وأي" والظرف نوعان:

أ– ظرف زماني مثل: متى، وأيَّان، وأيّ حين، وإذا فى الشعر.

ب– ظرف مكانى مثل: أين، وأنى، وأيّ مكان، وحيث[4].

الصورة الأولي: "فعلاً الشرط والجواب مضارعان":

(١) إنْ: "أصل الجزاء": إنما قلنا: إنَّ، إنْ أصل الجزاء، لأنك تجازى بها فى كلِّ ضرب منه. تقول: إن تأتني آتك، وإن تركب حماراً أركبْه، ثم تصرفها منه فى كل شئ وليس

([1]) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٤/٨٥.

([2]) انظر مغنى اللبيب، ابن هشام ١/ ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠.

([3]) انظر المفصل، الزمخشرى، ٣٢١.

([4]) انظر المقرب، ابن عصفور، ٣٠٠.

هكذا سائرها[1]. ومنها قوله تعالي: ﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ﴾ [2]. وقد تزاد ما مع إن الشرطية مؤكدة نحو قولك: إما تأتني آتك، والأصل إن تأتني آتك. زيدت ما على إن لتأكيد معنى الجزاء ويدخل معها نون التوكيد. [3]

(٢) إذما وحيثما: لا يكون الجزاء فى حيثُ ولا في إذْ حتَّى يُضم إلى كلٍّ واحد منهما "ما" فتصير "إذْ" مع "ما" بمنزلة إنَّما وكأنَّما، وليست ما فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع "ما" بمنزلة حرف واحد [4]. مثال "إذما" قوله:

وَإِنَّكَ إِذْمَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيا.

ومثال "حيثما" قوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نَجَاحًا فِى غَابِرِ الأَزْمَانِ. [5]

(٣) "مَنْ": تقول فى "مَنْ" من يأتني آته، فلا يكون ذلك إلا لما يعقل، فإن أردت بها غير ذلك لم يكن[6]. ومنه قوله تعالي: ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾ [7].

(٤) "ما": "ما" تكون لغير الآدميين، نحو: ما تركبْ أركبْ، وما تصنعْ أصنعْ. فإن قلت ما يأتني آته – تريد: الناس – لم يصلح[8]، قال تعالي: ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ [9].

(٥) "مهما": اختلف النحاة فى تركيبها على النحو الآتي:

. - بعض النحاة: أنها كلمة غير مركبة على وزن "فَعْلي" فحقها على هذا أن تكتب بالياء.

ب–الخليل: هي "ما" ألحقت بها "ما" كما تلحق بسائر أدوات الشرط كما ذكر ذلك سيبويه .

ج– الزجاج: هي مركبة من "مَهْ" بمعنى "كفَّ" وما الشرطية وفيه بُعْد. ويرجح الرضى قول الخليل، فهي اسم بدليل رجوع الضمير إليه، قال تعالي: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ

---

(١) المقتضب، المبرد، ٢/٤٩.

(٢) سورة البقرة، جزء الآية ٢٨٤.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش٥/٩٧.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٣/٥٦، ٥٧.

(٥) انظر شرح ابن عقيل، ٢/٣٦٥، ٣٦٦.

(٦) المقتضب، المبرد، ٢/٤٩.

(٧) سورة النساء، جزء الآية ١٢٣.

(٨) المقتضب، المبرد، ٢/٥٠.

(٩) سورة البقرة، جزء الآية ١٩٧.

آيَة ﴾ [1]، وقد تجئ ظرفاً مثل: "مهما تجلسْ أجلسْ" أي: مهما تجلسْ من الزمان أجلسْ فيه [2].

(٦) "أي": وهي حسب ما تضاف إليه يتحدد معناها فنقول: أي مكان تجلسْ أجلسْ فيه، وأي وقت تزرنى أسْعَدْ بك، وأيّهم تضرب أضرب، ومنها قوله تعالي: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [3].

(٧) "متى": وهي ظرف زمان، كقوله: [الحطئية]

مَتَى تَأتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَنارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ[4].

(٨) أيَّان: وهي ظرف زمان، كقوله:

أَيَانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنا، وَإِذَا لَمْ تُدرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حذِرا[5].

(٩) "أينما": وهي ظرف مكان، كقوله تعالي: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [6]، وكقول الشاعر:

صَعْدةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيْحُ تُمِيِّلْها تَمِلْ[7].

(١٠) "أنّى": وهي ظرف مكان،ومما جاء من جزاء بأنّي قول لبيد:

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِها تَلْتَبِس بِها كِلاَ مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلك شَاجِرُ[8].

(١١) " أين": وهي ظرف مكان ، وفي أين قوله ، وهو ابن همّام السّلوليّ:

أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا العُداةُ تجدْنا نَصْرفُ العِيسَ نْحوها لِلْتَلاقِي[9].

(١٢) "كيف" والقول فيها:

إهمال كيف وعدم الاعتداد بها فى أدوات الشرط هو المذهب الصحيح وأن الكوفيين يجزمون بها، ويلحقونها بأدوات الشرط الجازمة[10].

---

(١) سورة الأعراف، جزء الآية ١٣٢.

(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ٤/٩٠، ٩١، ٩٢.

(٣) سورة الإسراء، جزء الآية ١١٠.

(٤) انظر شرح ابن عقيل، ٢/٣٦٢.

(٥) انظر السابق، ٢/٣٦٣.

(٦) سورة النساء، جزء الآية ٧٨.

(٧) قيل لكعب بن جعيل، وقيل لحسان بن ضرار الكلبي وكنيته أبو الخطار. شرح ابن عقيل، ٢/٣٦٤. البيت رقم ٣٣٦.

(٨) الكتاب، سيبويه، ٣/٥٨.

(٩) السابق، ٣/٥٨.

(١٠) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٣/١٥٨٣.

(١٣) "إذا":

قد جُزم بإذا فى الشعر كثيراً، والأصح منع ذلك فى النثر لعدم وروده ومن الوارد منه فى الشعر ما أنشده سيبويه من قول الشاعر: [الفرزدق]

تَرْفَعْ لِي خِنْدِفٌ وَاللهُ يُرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا خَمَدتْ نِيرانُهم تَقِدِ[١].

وحكم سيبويه على ذلك بالضرورة، وعلله بقوله: "وقد جازوا بها فى الشعر مضطرين، شبهوها بإن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لابدَّ لها من جواب" [٢].

الصورة الثانية: فعل الشرط مضارع والجواب ماض:

إن كان الأول – فعل الشرط – مضارعاً، والثاني – جواب الشرط – ماضياً، فالأول مجزوم ومثله قليل، لم يأت فى الكتاب العزيز، وقال بعضهم لا يجئ إلا فى ضرورة الشعر، قال: [أبو زبيد الطائي]

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْه كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِه والْوَرِيدِ[٣].

يوضح ابن مالك أن أكثر النحويين يخصصون هذه بالضرورة، لكنه لا يري ذلك؛ "لأن النبي – صلي الله عليه وسلم – قال: من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه"[٤] وأضاف أن الفراء "قد صرَّح بجواز ذلك فى الاختيار. وجعل مثل ذلك قوله تعالي: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [٥]؛ لأن "ظلت" بلفظ الماضي، وقد عُطف على "ننزل" وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه[٦].

الصورة الثالثة: فعل الشرط ماض، والجواب مضارع:

يجزم الفعل المضارع فى هذه الصورة نحو: "إن أتيتني آتك وإن لم تأتني أجزك، لأن هذا فى موضع الفعل المجزوم، وكأنه قال: إن تفعل أفعل ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ [٧] فكان فعل[٨]. وأجاز النحاة رفع جواب الشرط المضارع فى هذه الصورة. يقول ابن مالك:

---

(١) انظر الكتاب، سيبويه، ٦٠/٣، ٦١، ٦٢.

(٢) السابق، ٦١/٣.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١١٢/٤.

(٤) أخرجه البخاري فى باب الإيمان ٢٥، والصوم ١ ، والتراويح ١، ومسلم باب المسافرين ١٧٦، والنسائي فى الصيام ٣٩ ، ٤٠ ، الإيمان ٢٢، والدارمي رمضان ١. هامش ١ من شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٨٦/٣.

(٥) سورة الشعراء، آية ٤.

(٦) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٨٦/٣، ١٥٨٧، ١٥٨٨.

(٧) سورة هود، جزء الآية ١٥.

(٨) الكتاب، سيبويه، ٦٨/٣.

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ.

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً. جاز جزم الجزاء، ورفعه، فكلاهما حسن، فتقول: "إن قام زيد يقم عمرو، ويقوم عمرو" ومن قوله: [زهير بن أبي سلمي]

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ: لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَحَرِمُ[1].

الصورة الرابعة: فعلاً الشرط والجواب ماضيان:

إذا كان الفعلان ماضيين، نحو: "إن قام زيد قام عمرو" يكونان فى محل جزم، ومنه قوله تعالي: ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لأَنفُسِكُمْ ﴾[2]،[3]، وكذلك الحال فى الصورتين السابقتين عندما يكون فعل الشرط، أو جوابه ماضياً يكون مبنياً فى محل جزم، وليس مجزوماً؛ لأن الإعراب لا يدخل إلا على الفعل المضارع.

* قبح رفع الجواب إذا كان الشرط والجواب مضارعين:

لا يحسن إن تأتني آتيك، منِ قبل أنَّ "إن" هي العاملة. وقد جاء فى الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يَا أَقْرَعُ بنَ حَابسٍ يَا أَقْرَعُ إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخُوك تُصْرَعُ.

أي: إنَّك تصرعُ إن يُصرع أخوك [4].

مسألة: إعراب الفعل المضارع المتوسط بين الشرط والجواب:

يجوز جزم هذا الفعل ورفعه، فالجزم على البدلية، "لو قلت: إن تأتني أعْطِك أحسنْ إليك. جاز وكان حسناً"؛ لأن العطية إحسان. فلذلك أبدلته منه. ومثل ذلك قوله –عز وجل–: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ [5]؛ لأن لقي الأثام هو تضعيف العذاب[6] ويجوز رفعه إذا كان موضعه موضع الحال، "تقول: إن تأتنا تسألُنا نعطِك. تريد: إن تأتنا سائلاً، كما قال: [الحطيئة]

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تجَد خَيْرَ نَارٍ عِنْدهَا خَيْرُ مُوقِدِ.

([1]) شرح ابن عقيل، ٣٧٢/٢، وانظر المفصل، الزمخشرى، ٣٢١.

([2]) سورة الإسراء، جزء الآية ٧.

([3]) شرح ابن عقيل، ٣٦٩/٢.

([4]) الكتاب ، ٦٧/٣ ، وفيه تقديم " تصرعُ " في النية مع تضمنها للجواب في المعني ، والتقديرُإنك تصرعُ إن يصرعْ أخوك . وهذا من الضرورة ؛ لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحقه أن يجزم الآخر . وتقديره عند المبرد علي حذف الفاء . هامش ٢ من الكتاب ، ٦٧/٣.

([5]) سورة الفرقان، من الآيتين ٦٨، ٦٩.

([6]) المقتضب، المبرد، ٦١/٢.

obeikandl.com

أراد: متي تأته عاشياً إلى ضوء ناره تجد" [1]. لذلك لا يجوز هنا أن نقول: مِنْ يأتنا ويسألنا نعطه فهذا محال،"لأنّك لا تقول: متى تأتِه وعاشياً ولا جاءنى زيد وراكباً"[2]. ولكن يجوز على إضمار مبتدأ فتقول: إن تأتنا وتسألُنا نعطك. تريد: إنْ تأتنا وهذه حالك نعطك.

مسألة: عطف المضارع على فعل الشرط بـــ"الفاء ،أو الواو، أو ثم".

إذا وقع بين فعل الشرط والجزاء فعل مضارع مقرون بالفاء، أو الواو جاز نصبه وجزمه، نحو "إن يقم زيد، ويخرجْ خالد، أكرمْك" بجزم"يخرج" ونصبه، ومن النصب قوله:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِه وَلا يَخْشَ ظُلْماً مَا أَقَامَ وَلا هَضْمَا[3].

وكذلك الفعل الواقع بعد ثُمَّ عند الكوفيين كالواقع بعد الواو والفاء فى جواز نصبه. ومن قراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ [4] بالنصب[5]. ويعلل سيبويه ترجيح الجزم مع ثمّ بقوله: "وإنَّما كان الجزم الوجه لأنّه إذا نصب كان المعنى معني الجزم فيما أراد من الحديث، فلّما كان ذلك كان أن يُحمل على الذي عمل فيما يليه أولي؛ وكرهوا أن يتخطوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئاً واحدًا. [6]

مسألة: العطف على جواب الشرط:

تقول: إن تأتني آتك فأحدثْك بالجزم ويجوز الرفع على الابتداء،وكذلك الواو وثمَّ. قال الله تعالي: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ [7]، وقرئ "وَيَذَرْهُمْ" بالجزم، وقال تعالي: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُم﴾ [8]"، وقال: ﴿ إِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ﴾ [9]،[10]

([1]) السابق، ٦٣/٢.

([2]) السابق، ٦٣/٢.

([3]) شرح ابن عقيل، ٣٧٩/٢.

([4]) سورة النساء، جزء الآية ١٠٠.

([5]) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٦٠٧/٣.

([6]) الكتاب، سيبويه، ٨٨/٣.

([7]) سورة الأعراف، جزء الآية ١٨٦.

([8]) سورة محمد، جزء الآية ٣٨.

([9]) سورة آل عمران، جزء الآية ١١١.

([10]) المفصل، الزمخشرى، ٢٥٥.

ويعلل ابن يعيش جواز الوجهين بقوله: "أعلم أنك إذا عطفت فعلاً على الجواب المجزوم فلك فيه وجهان الجزم بالعطف وإشراك الثاني مع الأول فى الجواب والرفع على القطع والاستئناف" [1].

وأجاز ابن مالك الأوجه الثلاثة، جزمه عطفاً على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار "أن" حيث يقول: "وبلغنا أن بعضهم قرأ: ﴿ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ [2]. وقرأ بالرفع: عاصم، وابن عامر. وبالجزم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وروي بالأوجه الثلاثة "ونأخذَ" من قول الشاعر: [النابغة الذبياني]

فَإِنْ يَهْلَكْ أَبُو قَابُوس يَهْلَكْ ... رَبِيعُ النَّاس والْبَلدُ الْحَرَامُ.

وَنَأْخذَ بَعْدَه بِذَنابِ عَيْشٍ ... أَجبَّ الظَّهرِ لَيْسَ لَهُ سِنَام.

وجاز النصب بعد الفاء والواو إثر الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام. [3]

مسألة: رفع المضارع إذا كان جواباً مقترناً بالفاء:

يرفع المضارع هنا لأنه خبر لمبتدأ تقول: "إن تأتني فأكرمُك، أي: فأنا أكرمُك، فلابد من رفع فأكرمُك إذا سكتَّ عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبنيّ على مبتدأ. ومثل ذلك قوله عز وجل:﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [4]، ومثله: ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ﴾ [5]

ومثله: ﴿ فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلاَ يَخَافُ بَخْساً وَلاَ رَهَقاً ﴾ [6]، [7].

مسألة: إهمال بعض أدوات الشرط:

شذ إهمال "متي" حملاً على "إذا" وإهمال "إن" حملاً على "لو" مثل قراءة طلحة ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً ﴾ [8]. – بياء ساكنة ونون مفتوحة – ذكرها ابن جنى فى المحتسب[9].

([1]) شرح المفصل، لابن يعيش، ٥٥/٧.

([2]) سورة البقرة، جزء الآية ٢٨٤.

([3]) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٦٠٣/٣، ١٦٠٤.

([4]) سورة المائدة، جزء الآية ٩٥.

([5]) سورة البقرة، جزء الآية ١٢٦.

([6]) سورة الجن، جزء الآية ١٣.

([7]) الكتاب، سيبويه، ٦٩/٣.

([8]) سورة مريم، جزء الآية ٢٦.

([9]) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٩٢/٣، والمحتسب، ابن جنى، ٤٢/٢.

القسم الثالث: جزم المضارع فى جواب الطلب:

يُجزم المضارع في جواب الطلب إذا صح وقوع الجزاء موقعه، يقول المبرِّد: "وإنما انجزمت بمعني الجزاء، لأنك إذا قلت: ائتني أكرمْك، فإنما المعني: ائتني فإن تأتني أكرمْك؛ لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان. وكذلك لا تقم يكن خيراً لك؛ لأن المعني: فإن لم تقم يكن خيراً لك. وأين بيتك أزرْك؟ إنما معناه: إن تعلمني أزرْك" [١].

أمثلة للجزم فى جواب الطلب:

- مثال ما انجزم بالأمر، قولك: ائتني آتك.
- مثال ما انجزم بالنهي، قولك: لا تفعل يكن خيراً لك.
- مثال ما انجزم بالاستفهام، قولك: ألا تأتيني أحدثْك؟ وأين تكون أزرْك؟
- مثال ما انجزم بالتمني، قولك: ألا ماء أشربْه، وليته عندنا يحدثْنا.
- مثال ما انجزم بالعرض، قولك: ألا تنزل تُصبْ خيراً. [٢]
- مثال ما انجزم بالدعاء، قولك، غفر الله لزيد يدخلْه الجنة[٣].

ويشترط فى جملة النهي، إذا ضمنت معني الشرط، فإنما تتقدر بفعل منفي بعد أداة الشرط، كأنك قلت – في لا تضرب زيداً يكرمْك – " إن لا تضرب زيداً يكرمْك" ولو قلت: "لا تدن من الأسد يأكلُك" لم تجزم؛ لأن الجزم إنما يكون على تقدير: "إن لا تدن من الأسد يأكلك" وذلك فاسد المعني" [٤].

وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلَّها فيها معني "إن" ، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال ائتني آتك، فإن معني كلامه إن يكن منك إتيان آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرك؟ فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزرك؛ لأن قوله أين بيتك يريد به: أعلمني[٥].

الجزم بعد ما فيه معني الأمر والنهي:

ما فيه معني الأمر والنهي بمنزلتهما فى ذلك تقول: اتق الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه، معناه ليتق الله وليفعل خيراً، وحسبك ينم الناس[٦]. وذلك؛ "لأن العلة فى جزم جواب

---

(١) المقتصب، المبرد، ٢/٨٠.

(٢) انظر الكتاب، سيبويه، ٣/٩٣.

(٣) انظر المقرب، ابن عصفور، ٢٩٩.

(٤) السابق، ٢٩٩.

(٥) الكتاب، سيبويه، ٣/٩٤.

(٦) المفصل، الزمخشري، ٢٣٥.

الأمر أنما كانت من جهة المعني لا من جهة اللفظ وإذا كانت من جهة المعني لزم فى كل ما كان معناه معني الأمر. [1]

رفع الجواب إن لم يقصد الجزاء:

إن لم يقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه:

الأول: كونه "صفة" كقوله تعالي: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ [2]،[3]. وأجاز ابن يعيش فيها الوجهين – الجزم والرفع – "فقرئ بالجزم والرفع فالجزم على الجواب والرفع على الصفة، أي: هب لي من لدنك وارثا والرفع هنا أحسن من الجزم وذلك من جهة المعني والإعراب. أمَّا المعني فلأنَّه إذا رفع فقد سأل وليًّا وارثاً لأن من الأولياء من لا يرث، وإذا جزم كان المعني إن وهبته لي ورثني فكيف يخبر الله سبحانه بما هو أعلم به منه"[4]

الثاني: كونه "حالاً" كقوله تعالي : ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [5].

الثالث: على القطع والاستئناف؛ كقولك: لا تذهب به تغلبُ عليه، وقم يدعوك.ومما يحتمل الوجهين الحال والقطع قولهم: ذره يقول ذاك ومره يحفرها. وقوله تعالي: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [6]،[7].

رفع الفعل فى جواب الطلب لاقترانه بالفاء:

أوضح سيبويه رفع الفعل فى جواب الطلب إذا دخلت عليه الفاء،[11] وأما قول عمرو بن عمار الطائي:

فَقُلْتُ لَهُ صَوِّبْ وَلا تَجْهَدَنَّه فَيُدْنِك مِنْ أُخْرَي القْطاةِ فَتَزْلَقِ.

فهذا على النهي كما قال: لا تمدُدْها فتشققها، كأنه قال: لا تجهدنَّه ولا يُدْنينَّك من أخرى القطاة ولا تزلقنَّ[8].

([1]) شرح المفصل، لابن يعيش، ٤٩/٧.

([2]) سورة مريم، من الآيتين ٥، ٦.

([3]) المفصل، الزمخشري، ٢٥٣.

([4]) شرح المفصل، لابن يعيش، ٥١/٧.

([5]) سورة الأنعام ، جزء الآية ١١٠.

([6]) سورة طه، جزء الآية ٧٧.

([7]) انظر المفصل، الزمخشرى، ٢٥٣، ٢٥٤.

([8]) الكتاب، سيبويه، ١٠١/٣.

وأجاز ابن السراج النصب والرفع حيث يقول: "هل يقوم زيد فيكرمَه، يجوز الرفع والنصب، النصب على الجواب، والرفع على العطف، وقال الله – عز وجل – : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ ﴾ [1]. يقرأ بالرفع والنصب[2]. فالرفع على الاستئناف قراءة "نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف[3].

مسألة: وجوب اختلاف الجواب عن الطلب:

الجواب لابد أن يخالف المجاب: إما فى الفعل والفاعل نحو: "ائتني أكرمْك" أو في الفعل نحو: "أسلم تدخل الجنة"، أو في الفاعل نحو "قمْ أقمْ" ولا يجوز أن يتوافقا فيهما. [4]

رأي مخالف:

يقول ابن هشام خطأ من يقول بالجزم فى جواب الطلب، والصواب الجزم فى جواب شرط مقدر، حيث يقول: "قولهم فى نحو: "ائتني أكرمْك" : إنّ الفعل مجزوم فى جواب الأمر، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر"[5]

([1]) سورة الحديد، جزء الآية ١١.

([2]) الأصول، ابن السراج، ١٧٩/٢.

([3]) اتخاف فضلاء البشر، ٥٢٠/٢ تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل.

([4]) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢٢٧/١.

([5]) السابق، ٦٥٣/٢، "تحت باب: من أخطاء المعربين".

obeikandl.com

المبحث الثاني

"العلامة الإعرابية للأسماء في الجملة الفعلية"

القسم الأول: الأسماء المرفوعة:

أولاً: الفاعل:

اتفق النحاة على أن الأصل فى الأسماء الإعراب، كما أن الأصل فى الأفعال البناء، والإعراب له أنواع أربعة هي:

(١) الرفع: وهو إعراب العمد.

(٢) النصب وهو إعراب الفضلات. قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد؛ لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل، والمبتدأ، والخبر. والفضلات كثيرة، إذ هي: المفاعيل الخمسة، والمستثني، والحال، والتمييز. وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثني والحال إلى ما لا نهاية له، وما كثر تداوله، فالأخف أولي به.

(٣) الجر: وهو لما بين العمدة والفضلة؛ لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب.

(٤) الجزم خلافاً للمازني فى قوله: إنه ليس بإعراب، إنما هو يشبه الإعراب، وهو مذهب الكوفيين[١].

العلامات الأصلية والفرعية:

الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف؛ لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما [٢]. والأصل أن يكون الرفع بالضمة وينوب عنها ثلاث علامات هي الواو والألف فى الأسماء، وثبوت النون فى الأفعال، والنصب بالفتحة وينوب عنها أربع علامات وهي الكسرة والألف والياء فى الأسماء، وحذف النون فى الأفعال، والجر بالكسرة وينوب عنه علامتان هما الفتحة والياء فى الأسماء لعدم دخوله على الأفعال، والجزم بالسكون وتنوب عنه علامة واحدة وهي الحذف سواء حذف حرف العلة أو النون، وذلك فى الأفعال لانعدام الجزم فى الأسماء[٣].

حالة الفاعل الإعرابية:

العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا ذُكر الفاعل[٤]؛ وذلك فرقاً بينه وبين المفعول [٥]. وذكر النحاة عدة تعليلات أوجبت رفع الفاعل منها:

---

(١) همع الهوامع، السيوطي، ١/٧٥.

(٢) السابق، ١/ ٧٦.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ١/٦١.

(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن هشام، ٢٨٤.

(٥) كتاب أسرار العربية، الأنباري، ٧٧.

obeikandl.com

(١) تعليل الزجاج لرفع الفاعل ونصب المفعول به، "وذلك لأن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل فى كلامهم ما يستثقلون، ويكثر فى كلامهم ما يستخفون"[١].

(٢) إنَّما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب. فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء، والخبر إذا قلت: قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائم زيد[٢]. فرفعه هنا لمشابهته بالمبتدأ فحمل عليه. وهذا على قول المبرد.

(٣) أن الفاعل أقوي من المفعول، فأعطي الفاعل الذي هو الأقوي الأقوي وهو الرفع، وأعطي المفعول الذي هو الأضعف الأضعف وهو النصب[٣].

(٤) أن الفاعل أول، والرفع أول، والمفعول آخر، والنصب آخر، فأعطي الأول الأول والآخر الآخر[٤].

(٥) هذا السؤال لا يلزم لأنَّه لو انعكس لانعكس السؤال فقيل : لماذا رُفع المفعول ونصب الفاعل؟ والسؤال متي انقلب كان مردودًا[٥]

العلامة الإعرابية للفاعل:

(١) **الضمة الظاهرة:** يرفع الفاعل بضمة ظاهرة إذا كان مفرداً صحيح الآخر – ليس مقصوراً أو منقوصاً– كقوله تعالي: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [٦]، وقوله: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَةُ فِرْعَوْنَ﴾ [٧]، وكذلك جمع التكسير كقوله تعالي: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ [٨]، وجمع المؤنث السالم كقوله تعالي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾[٩].

(٢) **الألف نيابة عن الضمة:** يرفع الفاعل بالألف إذا كان مثني، مثل: جاء الزيدان، وذهبت الهندان أو ما يلحق بالمثني مثل: جاءني اثنان واثنتان.

(٣) **الواو:** يرفع الفاعل بالواو إذا كان:

---

(١) الخصائص، ابن جنى، ١/٥٠.

(٢) المقتضب، المبرد، ١/١٤٦.

(٣) كتاب أسرار العربية، الأنباري، ٧٨.

(٤) السابق، ٧٨.

(٥) انظر السابق، ٧٨، ٧٩.

(٦) سورة المجادلة، جزء الآية ١.

(٧) سورة القصص، جزء الآية ٩.

(٨) سورة الحجرات، جزء الآية ١٤.

(٩) سورة الممتحنة، جزء الآية ١٢.

obeikandl.com

١- اسماً من الأسماء الستة كقوله تعالي: ﴿ وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم ﴾[١]

وقوله: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾[٢].

٢- جمع مذكر سالماً، كقوله تعالي: ﴿ وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ ﴾.[٣]

٣- ملحقاً بجمع المذكر السالم، كقوله تعالي: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنكُمْ وَالسَّعَةِ ﴾[٤].

وقوله: ﴿ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا ﴾[٥].

حالات عدم وضوح العلامة الإعرابية على الفاعل:

(١) **الأسماء المبنية:** الأسماء المبنية لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، إنما تبني فى محل رفع أو نصب أو جر، مثل: "تفوق الذي اجتهد فى مذاكرته". فاسم الموصول "الذي" مبني فى محل رفع فاعل الفعل "تفوق"، والضمير المستتر "هو" مبني فى محل رفع فاعل الفعل "اجتهد". ومثله "يتدرب هذا الشاب على الجهاد فى سبيل الله". فاسم الإشارة "هذا" مبني فى محل رفع فاعل الفعل "يتدرب".

(٢) **أن يكون الفاعل اسماً مقصوراً أو منقوصاً:** إذا كان الفاعل اسماً منقوصاً لم تظهر عليه الضمة للاستثقال، وذلك لأن الاسم المنقوص لا يظهر عليه علامتا الرفع والجر للثقل. فنقول: حكم القاضي بالعدل، فكلمة "القاضي" تعرب فاعلاً مرفوعاً بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل. لذلك تحذف الياء فى هاتين الحالتين إذا نكرت الكلمة، تقول: هذا قاض عدل، ومررت بقاضٍ عدلٍ.

أما الاسم المقصور فتقدر عليه علامات الإعراب الثلاث، ففي مثل: ازدحمت المستشفي بالمرضي، تعرب كلمة "المستشفي" فاعل مرفوع بضمة مقدرة من ظهورها التعذر.

(٣) **الفاعل المضاف لياء المتكلم:** إذا أضيف الفاعل لياء المتكلم تقدر عليه الضمة لمناسبة الياء، فتقول: فاز صديقي بالجائزة. فكلمة "صديق" فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة لياء المتكلم.

---

(١) سورة يوسف، جزء الآية ٦٨.

(٢) سورة الشعراء، آية ١٤٢.

(٣) سورة الأحزاب، جزء الآية ٢٢.

(٤) سورة النور، جزء الآية ٢٢.

(٥) سورة الفتح، جزء الآية ١١.

(٤) **الفاعل المصدر المؤول:** مثل قوله تعالي: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾[١]، أي: خشوع قلوبهم، فالمصدر المؤول هنا يعرب ويكون فى محل رفع فاعل، وقوله تعالي: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا ﴾[٢]، أي: إنزالنا. فالمصدر المؤول من أن واسمها وخبرها فى محل رفع فاعل.

(٥) **الفاعل المنقول عن جملة:** مثل: اشتهر "تأبط شراً" بالشعر، فالعلم المنقول عن جملة مكونة من فعل وفاعل ومفعول به يصبح فى محل رفع فاعل، ولا تظهر عليه العلامة الإعرابية للفاعل "الضمة".

الترخص فى العلامة الإعرابية للفاعل:

(أ) **نصب الفاعل ورفع المفعول:** قد سُمِع عن العرب نصب الفاعل ورفع المفعول وكان للنحاة فى تفسير هذه الظاهرة مذهبان:

الأول: وهو مذهب جمهور النحاة، أنها ظاهرة مقصورة على السماع فقط، وهي تحدث عند أمن اللبس، فيُعطي الفاعل إعراب المفعول ويُعطي المفعول إعراب الفاعل، كقولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، وقال الشاعر: [الأخطل]

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءاتِهِم هَجَرُ[٣]

فالسوءات هنا هي البالغة، فلما أمن اللبس أُعطي الفاعل علامة المفعول.

الثاني: وهو مذهب القلة ومنهم ابن الطراوة الذي جعله قياساً مطرداً واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾[٤]، بنصب "آدم" ورفع "كلمات" وفيه نظر لإمكان حمله على الأصل لأن مَنْ تلقي شيئاً الآخر[٥].

(ب) **نصب الفاعل والمفعول معاً:** كما سُمع عن العرب نصب الفاعل ورفع المفعول، سُمع عنهم – أيضاً – نصب الفاعل والمفعول كقولهم:[٦]

قَدْ سَالَمَ الْحيّاتِ مِنْه الْقَدَمَا الأفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَما .

فى رواية من نصب الحيات، وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة[٧].

---

(١) سورة الحديد، جزء الآية ١٦.

(٢) سورة العنكبوت، جزء الآية ٥١.

(٣) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٦٩٩/٢، والعوامل المائة النحوية، الجرجاني، ٢٨٤.

(٤) سورة البقرة، جزء الآية ٣٧.

(٥) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ٢٧٠/١.

(٦) ينسب هذا الرجز لعبد بني عبس "عنترة"، أو للعجاج، وقيل لأبي حيان الفقعسى، وقيل لمساور العبسى، وقيل للدبيري، انظر الكتاب، سيبويه، هامش ١، ٢٨٧/١.

(٧) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٦٩٩/٢، والعوامل المائة النحوية، الجرجاني، ٢٨٥.

(ج) جر الفاعل بحرف جر زائد:

(ا) الباء: تكون زيادة الباء على الفاعل واجبة، وغالبة، وضرورة:

(أ) الواجبة فى نحو"أحسن بزيد" فى قول الجمهور: إن الأصل أحسن زيدٌ بمعني ذا حُسْنٍ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ، وأمَّا إذا قيل بأنه أمرٌ لفظاً ومعني وإن فيه ضمير المخاطب مستتراً فالباء معدِّية مثلها فى "امْرُرْ بزيد" [1].

(ب) الغالبة: هي التي تدخل على فاعل كفي إذا كان بمعني اكتف. ومنه قوله تعالي: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾ [2]، ﴿وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [3]. ولذلك يقول ابن هشام عن قول سحيم:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيًا كَفَي الشَّيْبُ والإِسْلامُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا.

ووجه ذلك على ما اخترناه. أنه لم يستعمل "كفي" هنا بمعني "اكتف" [4].

(ج) الضرورة: وتأتي الباء زائدة للضرورة مع فاعل فعل غير كفي مثل قول الشاعر: [قيس بن زهير]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[5].

(٢) من : لكي تدخل من زائدة على الفاعل لابد لها من شروط:

١- أن تسبق بنفي أو شبهه، نحو: ما جاءنى من أحد[6]. ولم يشترط الكوفيون ذلك، واستدلوا بقولهم: "قد كان من مطر" [7]

٢- أن يكون الفاعل نكرة [8]. ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين السابقين، واستدل بنحو: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [9]، وكذلك ذكر زيادتها مع المعرفة وفي الإيجاب كل من الكسائي وابن جنى والزمخشري والفارسي[10].

---

(١) مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٠٦/١.

(٢) سورة الرعد، جزء الآية ٤٣.

(٣) سورة الأنبياء، جزء الآية ٤٧.

(٤) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ١٠٦/١، ١٠٧.

(٥) انظر السابق، ١٠٨/١.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٥٧٨/٢.

(٧) انظر مغنى اللبيب، ابن هشام، ٣٢٥/١.

(٨) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٥٧٩/٢.

(٩) سورة الأنعام، جزء الآية ٣٤.

(١٠) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٢٤/١، ٣٢٥.

٣- أضاف الفارسي شرطاً ثالثاً وهو سبقها بالشرط كقوله: [زهير بن أبي سلمي]

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ[1](*)

---

(1) انظر السابق، ٣٢٣/١.

(*) من الحروف التي تدخل على الفاعل أيضاً، اللام الزائدة: وهي تدخل على فاعل اسم الفعل الماضي كما فى قوله تعالي: "هيهات هيهات لما توعدون" سورة المؤمنون جزء الآية ٣٦، أي: هيهات ما توعدون، انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٢٧٠/١ .

- كذلك الفاعل المضاف إليه المصدر، كما فى قوله تعالي: "لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض" البقرة، جزء الآية ٢٥١. فهنا لفظ الجلالة فاعل للمصدر، من قبيل إضافة المصدر لفاعله.

- ومثله أيضاً اسم المصدر على قول الكوفيين والبغداديين الذين يجيزون عمل اسم المصدر غير العلم وغير الميمي عمل الفعل، انظر شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٢٧٠/١، والجملة الفعلية د/ على أبو المكارم، ٨٣، ٨٤.

obeikandl.com

ثانيا: نائب الفاعل:

عندما يحذف الفاعل ينوب عنه اسم آخر يأخذ كل أحكام الفاعل "من لزوم الرفع، ووجوب التأخير عن رافعه، وعدم جواز حذفه" [1]

حالته الإعرابية:

مـــرفوع، نحـــو قولك: ضُرِبَ زيد، وظُلم عبد الله[2]، وعلل الأنباري رفعه بقوله: "لأنهـــم لما حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع الفاعل"[3]. فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب[4].

علامته الإعرابية:

(١) **الضمة الظاهرة:** يرفع نائب الفاعل بالضمة الظاهرة إذا كان مفرداً نحو قوله تعالي: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [5]، وقوله تعالي: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[6]، وقولنا سير وقت طويل، وكذلك جمع التكسير: مثل: ضُبِطَ الجناة، وهُزِمَ الأعداء، وجمع المؤنث السالم مثل: كُرِّمت المتفوقات.

(٢) **الألف:** يرفع نائب الفاعل بالألف إذا كان مثني مثل: كُرِّم المتفوقان، وضُرب اللص ضربتان قويتان، وجُلِسَ في داره ساعتان، وكذلك الملحق بالمثني مثل: كُرِّم اثنان من الطلاب.

(٣) **الواو:** يرفع نائب الفاعل بالواو في عدة مواضع:

١- الأسماء الستة، مثل: أُعْطِي ذو القربي حقه، وكُرِّم أخو ك.

٢- جمع المذكر السالم، مثل: ﴿قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ﴾ [7].

٣- الملحق بجمع المذكر السالم، مثل وُصِل أولو الأرحام، وقُضِيت سنون عديدة.

الحالات التي تقدر عليها العلامة الإعرابية:

(١) الأسماء المبنية: مثل:

- الضمير كقوله تعالي: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [8].

---

(1) شرح ابن عقيل، ١/٣٩١.

(2) المقتضب، المبرد، ٤/٥٠.

(3) كتاب أسرار العربية، الأنباري، ٨٨.

(4) المقتضب، المبرد، ٤/٥٠.

(5) سورة البقرة، جزء الآية ٢١٦.

(6) سورة الحاقة، جزء الآية ١٣.

(7) سورة الذاريات، جزء الآية ١٠.

(8) سورة البقرة، جزء الآية ١٩٦.

- الاسم الموصول كقوله تعالي: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا﴾[1]

- اسم الإشارة مثل: ضُبِطَ هذا اللص.

(٢) **الأسماء المنقوصة والمقصورة:** تقدر الضمة على الاسم المنقوص للثقل، مثل: كُرِّم الداعي إلى الخير، وكذلك تقدر علي الاسم المقصور لتعذر ظهورها على الألف، مثل: بُنيت المستشفي. فكلمة "المستشفي" نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

(٣) **الاسم المضاف لياء المتكلم:** حيث تقدر عليه الضمة لمناسبة حركة ياء المتكلم، مثل: أُعطي صديقي جائزة التفوق. فكلمة "صديق" نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها مناسبة حركة ياء المتكلم.

(٤) **المصدر المؤول:** ففيه يكون المصدر المؤول في محل رفع نائب فاعل، مثل: يُستَحبُ أنْ تكرم اليتيم، ويُستَحسنُ أنك منفق، حيث إنه ليس اسماً صريحاً تظهر عليه علامات الإعراب، والتقدير في المثالين: يستحب إكرامُك اليتيم، ويستحسن إنفاقُك.

(٥) **الاسم المجرور عند نيابته على قول الجمهور:** عندما ينوب الاسم المجرور عن الفاعل يكون "المجرور في محل رفع وهو نائب، نحو: سير بزيد كما لو كان زائداً"[2]. ومن ذلك قول رؤبة:

لم يُعْنَ بالعلياء إلاّ سيّدا ولا شفي ذا الغيّ إلا ذو هدي

ففيها أقيم "الجار والمجرور" "بالعلياء" مقام الفاعل، فتكون كلمة "العلياء" مجرورة في محل رفع نائب فاعل – وذلك على قول الجمهور– منع من ظهور الضمة عليه حركة حرف الجر.

(٦) **الاسم المتفوّل عن جملة:** مثل: "عُدَّ تأبط شراً من العدائيين الثلاثة". فالعلم "تأبط شراً" المتفوّل عن الجملة الفعلية هنا تعرب في محل رفع نائب فاعل، ومثلها: أُعْطِي جاد الحق جائزة التفوق.

ولا يترخص في العلامة الإعرابية في نائب الفاعل؛ وذلك لأن العلامة الإعرابية هي المحددة له، وخاصة عند تعدد ما ينوب عن الفاعل في الجملة مثل: سير بزيد يومَ الجمعة أمامَ الأمير سيراً طويلاً. فهنا الجملة يقوم فيها الجار والمجرور مقام الفاعل ويلزم نصب المفاعيل الأخري ليتحدد النائب عن الفاعل.

---

(١) سورة الزمر، جزء الآية ٧٣.

(٢) همع الهوامع، السيوطي، ٥٢٢/١.

القسم الثاني: الأسماء المنصوبة:

أولاً: المفعول به:

يوضح ابن السراج حالة المفاعيل الإعرابية كلِّها بقوله: "كل اسم نكرة بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفى الكلام دليل عليه فهو نصب" [1]. أي أن حالة المفعول به الإعرابية هي النصب أبداً. سواء كان واحداً أو متعدداً.

إنما انتصب لأنه فضلة، ومفعول به. فالجواب قد استقلَّ بقولك: أنه فضلة، وقولك من بعد "ومفعول به" تأنيس وتأييد لا ضرورة بك إليه [2]. وكذلك لأن "الفاعل لا يكون إلا واحداً، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحداً فأكثر، والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير؛ قصداً للتعادل" [3].

العلامة الإعرابية للمفعول به:

(١) **الفتحة الظاهرة:** يعرب المفعول به بالفتحة الظاهرة في عدة حالات:

أ- المفرد الصحيح الآخر كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ﴾ [4]، وقوله: ﴿إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ [5].

ب- جمع التكسير، كقوله تعالي: ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [6].

ج- الاسم المنقوص، مثل: عاقب القاضي الجانيَ. وقد تقدّر الفتحة عليه ولكن في الضرورة، كقوله: [7]

وَكَسوتُ عَارِي لَحْمَه فَتَرَكْتُهُ[8].

(٢) **الألف:** ينصب المفعول به بالألف إذا كان اسماً من الأسماء الستة، مثل: رأيت أباه وأكرمت أخاه.

(٣) **الياء:** ينصب المفعول به بالياء في حالتين:

---

(١) الأصول، ابن السراج، ١٥٩/١.

(٢) الخصائص، ابن جنى، ١٩٧/١.

(٣) شرح قطر الندي وبل الصدي، ابن هشام، ٢٧٠، وانظر كتاب أسرار العربية، الأنباري، ٧٨، ٧٩.

(٤) سورة هود، جزء الآية ٢٥.

(٥) سورة الأحزاب، جزء الآية ٢٨.

(٦) سورة الزلزلة، آية ٢.

(٧) صدر بيت وعجزه "جَدَلاً يَسْحَبُ ذَيْلَه وَرِداءَه" ويروي جنبه بدل لحمه، همع الهوامع، السيوطي، هامش ١، ١٧٩/١.

(٨) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١٧٩/١.

أ- المثنى، مثل: افتتح الرئيس مشروعين، وقطفت البنت وردتين، وكذلك ما يلحق بالمثنى، مثل: كرم المدير اثنين من المتفوقين.

ب-جمع المذكر السالم، مثل قوله تعالي: ﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ﴾ (١)، وكذلك ما يلحق بجمع المذكر السالم مثل قوله تعالي: ﴿أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى ﴾ (٢)، وقوله ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ ﴾ (٣).

(٤) **الكسرة:** ينصب المفعول به "جمع المؤنث السالم" بالكسرة نيابة عن الفتحة، وذلك كقوله تعالي: ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ (٤)، وقوله ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾ (٥)، وكذلك ما يلحق بجمع المؤنث السالم مثل: أعطيت أولات الأرحام حقوقهن.

حالات عدم وضوح العلامة الإعرابية على المفعول به:

(١) **الأسماء المبنية:** ومنها:

- الضمير، في قوله تعالي: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ (٦).
- اسم الشرط، مثل: "من تضرب أضربه".
- اسم الإشارة، مثل: أحب هذا العالم المتواضع.
- الاسم الموصول، مثل: رأيت الذي حصل على جائزة التفوق.

(٢) **الاسم المقصور:** لأن الاسم المقصور تقدر عليه الحركات الثلاث لتعذر ظهورها على الألف، مثل: أكلت بشري الكمثري، وأضنت الحمي سلمي.

(٣) **الاسم المضاف لياء المتكلم:** تقدر الفتحة عليه لمناسبة حركة ياء المتكلم، فتقول: أضاء العلم طريقي، وشرح الله صدري.

(٥) **المفعول به الجملة:** (٧). عندما يكون المفعول به جملة تعرب هذه الجملة وتكون في محل نصب مفعول به، مثل قوله تعالي: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾(٨).

---

(١) سورة الأحزاب، جزء الآية ٢٤.

(٢) سورة النور، جزء الآية ٢٢.

(٣) سورة البقرة، جزء الآية ١٣٢.

(٤) سورة العنكبوت، جزء الآية ٤٤.

(٥) سورة الصافات، جزء الآية ١٥٣، باعتبار أن مفردها "ابنة" وليس "بنتاً".

(٦) سورة البقرة، جزء الآية ٢٨٦.

(٧) انظر المواضع التي يقع فيها المفعول به جملة، مغني اللبيب، ابن هشام، ٤١٢/٢-٤١٦ [٦٨-٦٩] من الدراسة.

(٨) سورة مريم، جزء الآية ٣٠.

obeikandl.com

- المفعول الثاني في باب ظن مثل: " يظن العاقل النجاح طريقه مضمون، وعليه قول أبي ذؤيب:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَبْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ.

- المفعول الثالث في باب أعلم: مثل: أعلمت المجتهد التفوق يأتي بالصبر وأخبرت القاضي الحقيقة طريقها واضح.

- كذلك – أيضا- إذا كانت في باب التعليق مثل قوله تعالي﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾ [1].

- ومثل ذلك العلم المنقول عن جملة مثل: أكرمت جاد الكريم.

(٥) المفعول به المصدر المؤول: مثل قوله تعالي﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [2]. فإذا كان المفعول به "أنَّ أوأنْ" مع صلتهما، يجوز أن يأتي معه حرف الجر، ويجوز حذفه، تقول: "عجبت من أنك قائمٌ، ومن أن يقوم زيد، وإنْ شئت حذفت من[3]، ومع غيرهما تقول: أحب ما تفعل، حيث التقدير: أحب فعلك.

الترخص في العلامة الإعرابية للمفعول به:

(أ) رفع المفعول به ونصب الفاعل: المبيح لذلك كله فهم المعني، وعدم الإلباس، ولا يُقاس على شئ من ذلك. [4]

(٢) رفع المفعول به والفاعل معًا: سُمع رفع الفاعل والمفعول كقولهم:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ [5]

وهذا في ضرورة الشعر فيما سُمع عن العرب ولا يُقاس عليه.

(٣) جر المفعول به بحرف جرّ زائد:

(أ) "مِنْ": تدخل "من" الزائدة على المفعول به، كما تدخل على الفاعل بالشروط نفسها التي حددها النحاه كأن تسبق بنفي أو شبهه، وأن يكون مجرورها نكرة، فمن ذلك قوله تعالي: ﴿ مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ ﴾[6]،

([1]) سورة الكهف، جزء الآية ١٩.

([2]) سورة البقرة، جزء الآية ٦٧.

([3]) انظر المقرب،ابن عصفور، ١٢٧.

([4]) همع الهوامع، السيوطي، ٦/٢.

([5]) العوامل المائة النحوية، الجرجاني، ٢٨٥، وانظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٦٩٩/٢.

([6]) سورة الملك، جزء الآية ٣.

حيث دخلت "من" الزائدة على المفعول "تفاوت" النكرة المسبوق بنفي "ما"، وكذلك دخلت على "فطور" المسبوق باستفهام "هل"، ومما جاء مخالفاً للشروط السابقة على قول المجيزين– الأخفش، والكسائي، وابن جنى، والزمخشري، والفارسي – قوله تعالى: ﴿يَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[1]. فدخلت "من" هنا على معرفة "ذنوب" المعرفة بالإضافة، ولم تسبق بنفى أو شبهه أو بشرط على قول الفارسي. [2]

(ب) "**الباء**" : تزاد الباء في المفعول به، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [3]، ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [4]، وكثرت زيادتها في مفعول "عرفت" ونحوه، وقلت في مفعول ما يتعدي إلى اثنين قوله: [حسان بن ثابت]

تَبَلتْ فُؤَادَكَ فِي الْمَنَامِ خَرِيدةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ [5]

وزيادتها في مفعول كفي المتعدية لواحد قليلة، قال المتنبي:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ لَوْلاَ مُخَاطِبتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي [6].

(ح) اللام: يجوز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدَّم على العامل، قال الله تعالي: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [7]، وقد يجئ ذلك مع التأخير إلاّ أنّه لا ينقاس عليه إلاّ في ضرورة، نحو قوله:

فَلمّا أَنْ تَوافَقْنا قَلِيلاً أَنَخْنَا لِلْكَلاكِلِ فارْتَمينَا

أي: أنخنا الكلاكل[8].

---

(1) سورة الأحقاف، جزء الآية ٣١.

(2) انظر مغني اللبيب، ابن هشام، ٣٢٢/١، ٣٢٥.

(3) سورة البقرة، جزء الآية ١٩٥.

(4) سورة مريم، جزء الآية ٢٥.

(5) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ١٠٩/١ ، وانظر همع الهوامع، السيوطي ١٠/٢ ، ١١

(6) مغنى اللبيب، ابن هشام ، ١٠٩/١.

(7) سورة يوسف، جزء الآية ٤٣.

(8) المقرب، ابن عصفور، ١٢٧.

openkandi.com

ثانيا: المفعول المطلق:

النـــصب هو حالة المفعول المطلق الإعرابية، إلا إذا ناب عن الفاعل فيرفع، يقول سيبويه: "فيرفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره"[١]

أقسامه من حيث التصرف والانصراف[٢]:

الأول: أن يكون متصرفاً لا منصرفاً، وهو كل ما أقيم من الصفات التي لا تنصرف مقام مصدر محذوف، وكُلُّ ما جمع من المصادر جمعاً متناهياً، أو كانت فيه ألف تأنيث مقصورة أو ممدودة، نحو: رجعاء، وكبرياء[٣].

الثاني: أن يكون منصرفاً لا متصرفاً، مثل "سبحان الله فتأويله: براءة الله من السوء، وهو في موضع المصدر، وليس منه فعل فإنما حدُّه الإضافة إلي الله – عز وجل – وهو معرفة –وتقديره– إذا مثلته فعلاً: تسبيحاً لله[٤]. وكذلك: معاذ الله وتقديره: عياذاً لله، ومثلهما أيضاً "ما يكون مثني لمبالغة. وذلك قولك: لبيك، وسعديك، وحنانيك، وهذاذيك، وحذاريك، ودواليك ومنها: حجراً أي: تحريماً لذلك وبراءةً منه، قال تعالي: ﴿ حِجْراً مَّحْجُوراً ﴾ [٥]،[٦]. فهذه المصادر كلها منصوبة منصرفة ولا يجوز فيها إلا النصب.

فإذا أفردت فأنت مخير: إنْ شئت نصبت بالفعل، وإن شئت ابتدأت. ومن أمثلة الرفع قوله: [منذر بن درهم الكلبي]

فَقَالتْ: حَنَانٌ مَا أَتَيَ بِكَ هٰهُنا؟ أَذَو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بالْحيّ عَارِفُ .

والفصل بين الرفع والنصب أن الناصب دعا له. كأنه قال: رحمتك يا ذا الرحمة وقوله حنان– ما أتي بك هاهنا؟ إنما أراد: أمرنا حنان[٧].

الثالث: أن يكون لا متصرفاً، ولا منصرفاً، وهو: سبحان، إذا جُعل علمًا ولم يُصَفْ، نحو قوله: [الأعشي] [٨]

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِى فَخْرُه سَبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ.

---

(١) الكتاب، سيبويه، ٢٢٨/١.

(٢) المقـصود بالتـصرف استعمال الاسم فى موضع النصب، والرفع، والخفض؛ وبالانصراف دخول التنوين أو ما عاقبه. المقرب، ١٦٦.

(٣) المقرب، ابن عصفور، ١٦٥.

(٤) المقتضب، المبرد، ٢١٧/٣.

(٥) سورة الفرقان، جزء الآية ٢٢.

(٦) انظر المقرب، ابن عصفور، ١٦٥.

(٧) السابق، ٢٢٥/٣.

(٨) فى ديوانه ٩٤، "فجره" ، الفاجر، والفجر المخالفة، والفاجر: المنقاد للمعاصي. المقرب، ابن عصفور، هامش ٥، ١٦٥.

أي: براءة منه[1].

أمّا إذا جاءت غير علم وموصوفة فتنون في الشعر، يقول سيبويه: "وقد جاء سُبحان منونًا مفردًا في الشعر، قال الشاعر وهو أمّية بن أبي السلط: [2]

سُبْحَانَه ثُمّ سُبْحانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنا سَبَّح الجُودِيُّ والْجُمُدُ.

شبهه بقولهم: حجراً وسلاماً[3]

الرابع: أن يكون متصرفاً منصرفاً، وهو ماعدا ذلك، نحو: ضَرْب. [4]

العلامة الإعرابية للمفعول المطلق:

اتفق جمهور النحاة أن المفعول المطلق المؤكد لفعله لا يُثنى ولا يُجمع، أمَّا المبيِّن للنوع فاختلفوا فيه ما بين جواز ذلك وبين منعه، ولم يثن ولم يجمع سوي المبين للعدد[5]، لذلك لم تختلف العلامة الإعرابية إلا على المبين للعدد فقط.

(١) الفتحة الظاهرة: ينصب المفعول المطلق دائماً بالفتحة إذا كان مؤكداً للفعل، كقوله تعالي: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً ﴾ [6]، أو مبيناً للنوع مثل: اركع ركوعاً حسناً، واركع ركوع الخاشعين. أو مبيناً للعدد – المفرد– مثل: ضربته ضربة، وكذلك كل ما ينوب عن المفعول المطلق، كقوله تعالي: ﴿ فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾ [7]، وقوله: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ ﴾[8].

(٢) الياء: وذلك إذا كان المفعول المطلق مبيِّنًا للعدد، وهذا العدد دال على تثنية مثل: اركع ركعتين، أو دال على عدد من ألفاظ العقود مميز بمصدر الفعل مثل قوله تعالي: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [9].

(٣) الكسرة: إذا دلَّ المفعول المطلق المبين للعدد على جمع مؤنث سالم مثل: ضربته ضربات، وركع المصلي ركعات.

---

(١) المقرب، ابن عصفور ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢) يروي هذا البيت لورقة بن نوفل، ولزيد بن عمرو بن نفيل. الكتاب، هامش ٣، ٣٢٦/١.

(٣) الكتاب، سيبويه، ٣٢٦/١، ٣٢٧.

(٤) المقرب، ابن عصفور، ١٦٦.

(٥) انظر همع الهوامع، السيوطي، ٧٣/٢، ٧٤، وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، ١/ ٣٢٨، ٣٢٩.

(٦) سورة النساء، جزء الآية ١٦٤.

(٧) سورة النساء، جزء الآية ١٢٩.

(٨) سورة الحاقة، آية ٤٤.

(٩) سورة النور، جزء الآية ٤.

ثالثا: المفعول فيه:

حكم ما تضمن معني "في" من أسماء الزمان والمكان النصب[1]. فلو كان مرفوعاً، أو كان منصوباً لداع آخر غير الظرفية، أو مجروراً ولو كان الجار هو "في" الدالة على الظرفية. فإنه لا يسمي ظرفاً، ولا يعرب ظرفاً، ولو دل على زمان أو مكان. [2]

أقسام الظروف بحسب الاستعمال من حيث التصرف وعدمه:

أولاً: ظرف الزمان:

ينقسم ظرف الزمان بحسب استعماله إلى قسمين:

القسم الأول: الظرف المتصرف، وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو يُنصب مفعولاً به، أو ينجرّ بغير من[3]. وهو بدوره ينقسم قسمين:

(١) الظرف المتصرف المنصرف، مثل يوم، وشهر، وحوْل، وحين، ووقت، وساعة، وعام، ودهر. مثل: سرت يوماً، وقوله تعالي: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾[4]، ويومُ الجمعة يوم مبارك، وجاء يومُ الجمعة بالخير، وانتظر يومَ مجيئك، وقوله تعالي: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾[5]، واللقاء مساء اليومِ.

(٢) الظرف المتصرف غير المنصرف، مثل غدوة، وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أو لم يقصد[6]. وقد يخلوان من العلمية بأن ينكرا بعدها، فيصرفان، وينصرفان، ومنه ﴿ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾[7]،[8].

القسم الثاني: الظرف غير المتصرف: وهو ما لا يستعمل إلا منصوباً بتقدير "في" أو مجروراً بـــ"من" وكذلك يكون مبنيّا في محل نصب علي الظرفية وفيها قد تنجر " متي " بإلي ، وحتى أيضاً[9]. وإنما لم يحكموا بتصرف ما جر بـــ "من" وحدها كعند، وقبل لأن

---

(١) شرح ابن عقيل، ٤٥٦/١.

(٢) النحو الوافي، عباس حسن، ٢٤٤/٢.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ١٠٣/٢. .

(٤) سورة المائدة، جزء الآية ٣.

(٥) سورة البقرة، جزء الآية ٨.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٦٧٩/٢.

(٧) سورة مريم، جزء الآية ٦٢.

(٨) همع الهوامع، السيوطي ١٠٣/٢.

(٩) انظر شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، ١٩/٢.

"من" كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف[1]، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) الظرف غير المتصرف المنصرف: "كبعيدات بين" بمعني أوقات غير متصلة، وهي جمع "بُعَيْد" مصغرةٌ، ومعناه: لقيته مرارًا متفرقة قريبًا بعضها من بعض... ومنه ما عُيّن من "بكرة" و" سحير" وضحي وضحوة، وصباح، ومساء، وليل، ونهار، وعتمة، وعشاء، وعشية، فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معينة، فوضعت موضع المعارف، وإن كانت نكرة؛ ولذلك لا تتصرف، وتوصف بالنكرة تقول:آتيتك يوم الخميس ضحي مرتفعة، ولقيتك يوم الجعة عتمة متأخرة. [2]

(٢) الظرف غير المتصرف غير المنصرف وهو أنواع:

(أ) ما رُكّب من الظروف ولم يُصْف: كفلان يزورنا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، أي كل صباح ومساء، وكل يوم. وفيه قولان:

أحدهما: البناء لتضمنه معني حرف العطف: كخمسة عشر.

ثانيهما: التصرف إذا أضيف الصدر إلى العجز، فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله: [الفرزدق]

لَوْ لا يَوْمُ يَوْمٍ مَا أَرَدْنَا[3].

وكذا إذا لم يركب، بل عطف نحو: فلان يتعاهدنا صباحاً ومساءً. [4]

(ب) كلمتا "ذا، وذات": إذا أضيفتا إلى زمان مثل: ذا صباح، وذا مساء، وذات ليلة، وذات مرة، تقول: لقيته ذا صباح وذات مرة، لا يتصرفان عند غير خثعم ويتصرفان عندهم، قال بعضهم: [5]

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لشئ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[6].

ففي البيت السابق وقع "ذو صباح" متصرفاً حيث وقع مضافاً إليه، وبذلك يكون خرج عن النصب على الظرفية على هذه اللغة.

والسبب في عدم تصرف "ذا" و"ذات" في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعني صاحب وصاحبة، صفتان لظرف محذوف، والتقدير في: "لقيته ذا صباح ومساء": "وقت

---

(١) همع الهوامع، السيوطي، ١٠٤/٢.

(٢) السابق، ١٠٤/٢.

(٣) صدر بيت للفرزدق وعجزه "جَزَاءَك والقُروضُ لها جَزَاءُ".

(٤) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١٠٥/٢

(٥) اختلف فيه فقيل هو أنس بن مدركة الخثعمي، وقيل لأنس بن نهيك.

(٦) انظر الكتاب، سيبويه، ٢٢٦/١، ٢٢٧،وشرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٦٨١/٢.

صاحب هذا الاسم، و"ذات يوم" قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، فلم يتصرفوا في الصفة لئلاً يكثر التوسع"[١]

(ح) كلمة "سحر": إذا كان من يوم بعينه، وجرد من أل والإضافة، نحو: أزورك يوم الجمعة سحر ، وجئتك سحرَ وأنت تريد بذلك : من يوم بعينه ، بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه ينصرف ويتصرف نحو: ﴿ نَجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ ﴾[٢]، وكذا إن عُرِّف بـــ " أل " أو الإضافة نحو : سير بزيد يوم الجمعة السحرُ منّه أو من سحره .[٣]

(٣) الظرف المبني مثل: إذ وإذا.

ثانياً: ظرف المكان:

ينقسم ظرف المكان من حيث التصرف وعدمه ثلاثة أقسام:

الأول: كثير التصرف، وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ، وفاعلاً، ونائباً، ومضافاً إليه، وهو: يمين، وشمال نحو: جلستُ يمين زيد وشمال بكر، ويمين الطريق أسهل، وشمال الطريق أقرب، وقال تعالي: ﴿ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾[٤]، وذات مضافة إليهما، قال تعالي: ﴿ تَزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ ﴾ [٥]،[٦].

كذلك الأسماء الدالة على الجهات الست عند سيبويه وهي "خلفك، وقدامك، وأمامك، وتحتك، وقبالتك، وما أشبه ذلك ومنه هو ناحيةً من الدار، وهو ناحيةَ الدار، وهو ناحيتك وهو نحوك، وهو مكاناً صالحاً، وداره ذات اليمين، وشرقي كذا... ومن ذلك قول لبيد بن ربيعة:

فَغَدَتْ كِلاَ الْفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّه مَوْلَي الْمخَافة خَلْفُها وَأَمَامُها.[٧]

فرفع "خلْفَها" وأَمَامُها لأنه بدل من مولي المخافة [٨]. ومثل ذلك "ميل وفرسخ" تقول: سرت ميلاً وميلين وفرسخاً وفرسخين[٩].

---

(١) همع الهوامع، السيوطي، ١٠٧/٢.

(٢) سورة القمر ، جزء الآية ٣٤.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ١٠٤/٢،وانظر المقتضب ، المبرد ، ٣٥٦/٤.

(٤) سورة ق، جزء الآية ١٧.

(٥) سورة الكهف، جزء الآية ١٧.

(٦) همع الهوامع، السيوطي، ١١٥/٢.

(٧) الكتاب، سيبويه، ٤٠٤/١، ٤٠٧.

(٨) انظر شرح المفصل، لابن يعيش، ٤٤/٢.

(٩) انظر المقتضب، المبرد، ٣٣٥/٤.

الثاني: نادر التصرف، مثل: "حيث"، و"وسْط" ساكن السين [1]، "ودون" بمعني قدّام. قال ابن مالك عن "وسط" تجرده عن الظرفية قليل، لا يكاد يعرف، وقال الفراء: إذا حسنت فيه "بين" كان ظرفاً نحو: قعد وسْط القوم، وإن لم يحسن فاسم نحو: احتجم وسط رأسه[2].

الثالث: ما عدم فيه التصرف، وهو الذي لا يخرج عن النصب على الظرفية ومنها:

(١) كلمتا "سوى،وسواء": فمما لا يكون إلا ظرفاً، ويقبح أن يكون اسماً "سوي" و"سواء" ممدودة بمعني سوى. وذلك أنك إذا قلت: عندي رجل سوى زيد، فمعناه: عندي رجل مكان زيد، أي: يسدُّ مسدَّه،ويغني غناءه. وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً، لأن معناه معنى غير، فحمله عليه "وذلك قوله: [الأعشي]

تَجانَفَ عَنْ جُلِّ اليَمَامةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لسَوائكَا[3]

وكذلك "قال الشاعر وهو رجل من الأنصار: [المرار بن سلامة العجلي]

وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهمُ إِذا قَعَدُوا مِنّا وَلاَ مِنْ سَوائِنَا[4]

فالذي جعل "سواء" خرجت عن الظرفية وجرت باللام أو من أنها بمعني "غير" ولم تكن بمعني مكان فعدم تصرفها هو مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الزّجاجي وابن مالك إلى أنها – سوي- ليست ظرفاً ألبتة، فإنها اسم مرادف " لغير"، فكما أن "غير" لا تكون ظرفًا، ولا يُلتزم فيها النصب، فكذلك سوي[5].

ذهب جماعة منهم الرَّماني، وأبوالبقاء العكبري إلى أنها ظرف متمكن، أي يستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً[6]، ومن تصرفها – على هذا القول- ما حُكي: "أتاني سواؤك"؛ وقوله: [7]

فَسِواكَ بَائِعُها وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي[8]

ومن الشواهد التي تدعم هذا القول قول مجنون ليلي:

أَأَتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَها سِوِيَ لَيْلَةٍ إِنِّى إِذًا لصَبُورُ

---

(١) وذلك لأن "وسَط" متحرك السين متصرف.

(٢) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١١٦/٢.

(٣) المقتضب، المبرد، ٣٣٩/٤.

(٤) الكتاب، سيبويه، ٤٠٧/١، ٤٠٨.

(٥) همع الهوامع، السيوطي، ١١٨/٢.

(٦) السابق ٢/ ١١٨.

(٧) عجز بيت لابن المولي محمد بن عبد الله، وصدره "وإذَا تُبَاعُ كَرِيمة أَوْ تُشْتَرَي".

(٨) همع الهوامع، السيوطي، ١١٨/٢.

(٢)كلمة "بدل": بشرط أن لا تكون بمعني "بديل" وذلك عند البصريين فيجوز عندهم: هذا بدل هذا، أي: هذا مكان هذا، وذكر أبو حيان أن الكوفيين لم يذكروا "بدل" ظرف مكان نهائياً. [١]

(٣)كلمة "مكان": بمعني "بدل" أو "عوض" على قول البصريين[٢]؛ لأنها هنا لا تدل على مكان بعينه.

(٤)كلمات "حولَ" ، و "حوالي" ، و "حولَي" و "أحوالي" ، و "حوال"، و"أحوال" وكلها بمعني واحد قال تعالي: ﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ [٣]، وقول امرئ القيس:

فَقَالَتْ سَبَاكَ اللهُ إِنَّك فَاضِحِي ... أَلَسْتَ تَرَي السُّمَارَ والنَّاس أَحْوَالِي[٤]

(٥)كلمة "شَطْرَ": بمعني نحو وذلك على قول أبي حيان فهي عنده من الظروف التي لا تتصرف، قال تعالي: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾[٥]، وقوله: ﴿فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾[٦]،[٧].

(٦)كلمة "عند"[٨]: لم تستعمل عند إلا منصوبة على الظرفية أو مجرورة "بمن" والسبب فى عدم تصرفها شدة توغلها فى الإبهام. وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حسًّا أو معني، أو قريباً حسًّا أو معنيّ. فمن دلالتها على الحضور الفعلي الحسي، قوله تعالي: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي ﴾[٩].

- ومن دلالتها على الحضور الفعلي المعنوي قوله تعالي: ﴿ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ ﴾[١٠].

---

(١) انظر السابق، ١١٦/٢.

(٢) السابق، ١١٦/٢.

(٣) سورة البقرة، جزء الآية ١٧.

(٤) همع الهوامع، السيوطي، ١١٧/٢.

(٥) سورة البقرة، جزء الآية ١٥٠.

(٦) سورة البقرة، جزء من الآيتين، ١٤٤، ١٥٠.

(٧) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١١٧/٢.

(٨) "عِـند" كـسر فائهـا أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفاً أو مجروراً بمن، وقول العامة: ذهبت إلى عنده. لحن، مغنى اللبيب،ابن هشام، ١٥٦/١.

(٩) سورة النمل، جزء الآية ٤٠.

(١٠) سورة النمل، جزء الآية ٤٠.

- ومن دلالتها على اقتراب الحضور الحسى قوله تعالي: ﴿عِندَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى عِندَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى﴾[1].

- ومن دلالتها على اقتراب الحضور المعنوي قوله تعالي: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[2]،[3].

(٧)كلمة "لدى": وهي بمعني "عند" لا بمعني "لدن" فى الأفصح، ومن ثم كانت معربة، لذلك هي ظرف غير متصرف يلزم النصب على الظرفية، وتفيد كون مظروفها حاضراً حضوراً حسياً حقيقياً. [4]

العلامة الإعرابية للمفعول فيه:

(١) **الفتحة الظاهرة:** ينصب المفعول فيه بالفتحة الظاهرة مثل: سرت يومَ الجمعة، وجلست يمينَ الدار.

(٢) **الياء:** مثل: صمْتُ ثلاثين يومًا، وسرت عشرين فرسخاً. وإذا دل المفعول فيه على مثني مثل: سرت فرسخين، وصمت يومين.

(٣) **الألف:** إذا كان الظرف كلمة "ذا" المضافة لاسم زمان على قول جمهور النحاة فهي تلزم النصب على الظرفية ونصبها بالألف لكونها من الأسماء الستة.

(٤) **الكسرة:** ينصب المفعول فيه الجمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة، مثل: تنزهت ساعات واستمتعت لحظاتٍ.

الحالات التي تقدر فيها العلامة الإعرابية:

(١) **المفعول فيه المجرور "بمن":** تقدر العلامة الإعرابية على الظرف عندما يجر بمن، مثل قول لقيط بن يعمر الإيادي:

وَقَدْ أَظَلَّكُم مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكم هَوْلٌ لَهَ ظلم يَغْشَاكم قطعًا[5]

(٢) الظروف المبنية:

(أ) "إذْ" [6]: ظرف زمان مبني على السكون فى محل نصب، ولقد بُنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ولوضعها على حرفين، وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي.

---

(1) سورة النجم، الآيتان ١٤، ١٥.

(2) سورة القمر، جزء الآية ٥٥.

(3) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١٢١/٢.

(4) انظر السابق، ١٢٢/٢.

(5) الجملة الفعلية، د/على أبو المكارم، ٢٤٧.

(6) لها معنيان آخران أحدهما: التوكيد، والثاني: التحقيق كقد. همع الهوامع، السيوطي، ١٣٠/٢، وقال ابن هشام عنها: ليس القولان بشئ. مغني اللبيب، ابن هشام، ٧٧/١.

إذ من حيث التصرف وعدمه:

تلزم "إذ" الظرفية، فلا تتصرّف بأن تكون فاعلة، أو مبتدأة، إلا أن يُضاف اسم الزمان إليها نحو: حينئذٍ، ويومئذٍ، و﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[1]، ورأيتك أمس إذ جئت، وجوز الأخفش والزجاج وابن مالك: وقوعها مفعولا به نحو: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلاً ﴾[2]، وبدلاً منه نحو: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ ﴾[3]. والجمهور لا يثبتون ذلك، ووافقهم أبو حيّان ، قال: لأنّه لا يوجد في كلامهم : أحببت إذ قدم زيد ، ولا كرهت إذ قدم[4]. وهي تلزم الإضافة إلى الجمل – اسمية أو فعلية – بشرط ألا تكون الجملة شرطية. والدليل على اسميتها – إذ – قبولُها التنوين والإخبار بها نحو: مجيئك إذ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾[5]،[6].

(ب) "إذا": هي ظرف للمستقبل، مضمنة معني الشرط غالباً، ومن ثم وجب إيلاؤها الجملة الفعلية، ولزمت الفاء فى جوابها نحو: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ إلي قوله:﴿ فَسَبِّحْ ﴾[7]

وقد لا تُضمّن معني الشرط، بل تتجرد للظرفية المحضة، نحو:﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾[8]،[9].

"إذا" من حيث التصرف وعدمه:

هي ظرف لا يخرج عن الظرفية على قول جمهور النحاة، وزعم قوم خروجها بأن جعلوها تقع مبتدأة أو مجرورة بحتي كقوله تعالي: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾[10] ورفض الجمهور التأويل هنا وجعلوا "حتى" ابتدائية[11]. فهي لا تتصرف على قول الجمهور. وهي اسم باتفاق.

---

(1) سورة آل عمران، جزء الآية ٨.

(2) سورة الأعراف، جزء الآية ٨٦.

(3) سورة مريم، الآية ١٦.

(4) همع الهوامع، السيوطي، ١٢٧/٢.

(5) سورة آل عمران، جزء الآية ٨.

(6) همع الهوامع، السيوطي، ١٢٦/٢.

(7) سورة النصر، الآيتان ١، ٣.

(8) سورة الليل، آية ١.

(9) همع الهوامع، السيوطي، ١٣١/٢.

(10) سورة الزمر، جزء الآية ٧٣.

(11) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١٣١/٢، ١٣٢.

(ج) "الآن": من الظروف المبنية "الآن"، والدليل على اسميته دخول أل" وحرف الجر عليه، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنسان حال النطق به، أو الحاضر بعضه: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ الآنَ﴾ (١)، ﴿ الآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ ﴾ (٢)،(٣).

جمهور النحاة على أنها مبنية على الفتح، وذهب بعضهم إلى أن هذه الفتحة فتحة إعراب بدليل دخول حرف الجر عليها فى الشعر كقول أبي صخر الهذلي:

لِلَيْلَيَ بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرِفْتُها ... وَأُخْرَي بِذَاتِ الْجَيْشِ آياتُها سَطْرَ.

كَأَنَّــهما ملآنِ لَمْ يَتَغــــيْرا ... وَقَدْ مرَّ للدَّارينِ مِنْ بَعْدنا عَصْرُ.

وحكم ابن مالك عليه بالضعف موضحًا احتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء وليست كسرة إعراب وبذلك يكون فى بناء "الآن" لغتان "الفتح" وهو الكثير الشائع المطرد، والكسر وهو قليل(٤).

(د) "أمْسِ": من المبنيات "أمْسِ"، تقول: مضي أمْسِ بما فيه، ولقيتك أمْسِ يا فتي. وإنما بُني؛ لأنه لا يخص يوماً بعينه، وقد ضارع الحروف(٥)-لام التعريف- وهو مبني على الكسر عند جميع العرب.

خروجه عن الظرفية وكيفية بنائه:

(١) بناؤه على الكسر رفعاً ونصباً وجراً ذكره سيبويه عن الحجازيين- وهو رأي جمهور النحاة-وذلك كما كان حال استعماله ظرفاً تقول: ذهب أمسِ بما فيه، وأحببت أمسِ، وما رأيتك مذ أمسِ.

(٢) بناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر – موافقة للحجازيين- ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف فى حالة الرفع وهو رأي بني تميم.

(٣) إعرابه إعراب ما لا ينصرف فى حالاته الثلاث، وعلته ما ذُكر فى "سحر" من العدل والتعريف وعليه بعض بني تميم.

(٤) إعرابه إعراب الاسم المنصرف فينون فى الأحوال الثلاثة، حكاه الكسائي(٦).

---

(١) سورة الجن ، جزء الآية ٩ .

(٢) سورة الأنفال، جزء الآية ٦٦.

(٣) همع الهوامع، السيوطي، ١٣٥/٢.

(٤) انظر الجملة الفعلية، د/ على أبو المكارم، ٢٦٠، ٢٦١.

(٥) المقتضب، المبرد، ١٧٣/٣.

(٦) انظر همع الهوامع، السيوطي، ١٣٩/٢.

فإن قارنه "أل" أُعرب غالباً نحو: إنَّ الأمسَ ليومٌ حسنٌ، وقال تعالي: ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾ [1]، ومن العرب من يستصحب البناء مع "أل" قال: [نصيب]

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوَم والأمْسِ قَبْلَه بِبَابِك حَتَّى كَادَتْ الشَّمسُ تَغْرُبُ .

فكسر السين، وهو في موضع نصب عطفًا على اليوم. قالوا: والوجه فى تخريجه أن تكون "أل" زائدة لغير تعريف ، واستصحب تضمن معني المعرفة فاستديم البناء، أو تكون هي المعرفة، ويجر بإضمار الباء، فالكسرة إعراب لا بناء[2].وكذلك يعرب فى حال الإضافة وحال التثنية والجمع[3].

(هـ) "**بعد**": هي من الظروف المبنية فى بعض الأحوال، وهي ظرف زمان لازم الإضافة وله أحوال:

أولها: أن يُصرَّح بمضافه نحو: جئت بعدك، فهو مُعْرَبٌ منصوب على الظرفية.

ثانيها: أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعني، قصداً للتنكير، فكذلك قوله:

فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا على لذَّةٍ خمْرًا[4].

وقد يُجَر، قرئ: ﴿ لله الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ [5]، بالجر والتنوين. وقد يرفع، روى:"فَمَا شَرِبُوا بَعْدُ" بالرفع[6].

ثالثها: أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف إليه، لكن ينوي لفظه فيعرب ولا ينون لانتظار المضاف إليه المحذوف.

رابعها: أن يحذف وينوي معناه، فَيُبْنَي على الضم، نحو: ﴿ لله الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ﴾ أي: قبل الغلبة وبعدها. [7]

(و) ومن الظروف التي تشترك مع "عند" فى الأحوال الثلاثة لإعرابها، وبنائها فى الحالة الرابعة على الضم للعلة المذكورة: "قبل، وأوّل، وأمام، وقدّام، ووراء، وخلف، وأسفل، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وعلْ، ودون، وحسب،وغير".[8]

---

(1) سورة يونس، جزء الآية ٢٤.

(2) همع الهوامع، السيوطي ١٤٠/٢.

(3) انظر السابق، ١٤٠/٢.

(4) عجز بيت وصدره، " وَنَحْنُ قَتَلْنا الأُسْدَ أُسْدَ خفية "، غير معروف القائل.

(5) سورة الروم، الآية ٤. وهي قراءة "أبو السمال والجحدري وعون العقيلي، البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي،١٥٨/٧.

(6) همع الهوامع، السيوطي، ١٤١/٢.

(7) السابق، ١٤١/٢.

(8) انظر السابق، ١٤٣/٢ - ١٤٧.

ومن الظروف المبنية – أيضا– "بين"[1]، "وحيث"[2] و"عوْضُ"[3] وغيرها "كمذ، ومنذ"[4]، وريت[5]، وقط[6].

---

(1) انظر السابق، ١٤٨/٢ – ١٥١.

(2) انظر السابق، ١٥٢/٢– ١٥٤.

(3) انظر مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٥٠/١.

(4) انظر السابق، ٣٢٦/١.

(5) انظر النحو الوافى، عباس حسن، ٢٩١/٢.

(6) انظر مغنى اللبيب، ابن هشام، ١٧٥/١، ١٧٦.

obeikandl.com

رابعا: المفعول لأجله :

إذا اجـتمع فـي المفعول لأجله شروطه كلُّها [1]، جاز نصبه ، وجاز جره بحرف مـن حـروف التعليل :"اللام، الباء ، من ، في "[2]، لكنَّه في جميع حالات جرّه لا يعرب – اصـطلاحاً – مفعولاً لأجله، وإنما يُعرب جاراً ومجروراً متعلقاً بعامله[3]. أي أن حالته الإعرابية هي النصب.

المفعول لأجله المستكمل الشروط له ثلاثة أحوال:

أحـدها: أن يكون مجرداً من الألف واللام والإضافة، الأفضل والأكثر فيه النصب، نحو: ضربْتُ ابني تأديباً، ويجوز جره ، فتقول: ضربت ابني لتأديب [4].

ثانيها : أن يكون محلىّ بالألف واللام، الأكثر فيه الجر، نحو : جئتك للطمع في برك، وقد ينصب فيقال : جئتك الطمع في برك [5]. ومن المنصوب المعرف بـ "أل" قول الشاعر:

[قريط بن أُنيف أحد بني العنبر]

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا .

وقوله:

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ .

ثالـثها : أن يكون مضافاً ، فيجوز فيه الأمران – النصب ، والجرُّ – على السواء؛ فتقول: ضـربْتُ ابني تأديبَه ، ولتأديبه [6]. فمن شواهد نصبه قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[7]، وقـوله تعالـى: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾[8]، وقول حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّماً .

ومن شواهد جره باللام قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴾[9].

---

(1) المقصود بها : المصدرية القلبية ، وإفادة التعليل ، والاتحاد مع العامل في الوقت والفاعل.

(2) انظر شرح ابن عقيل ١/٤٥٠، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ٢/ ١٠٠.

(3) النحو الوافي، عباس حسن ، ٢/ ٢٣٨.

(4) انظر شرح ابن عقيل ، ١/٤٥١.

(5) شرح الألفية، لابن الناظم، ٢٧٢.

(6) شرح ابن عقيل ١/٤٥٣، وانظر همع الهوامع ، السيوطي ، ٢/ ١٠٠.

(7) سورة البقرة ، جزء الآية ١٩.

(8) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٦٥.

(9) سورة قريش ، آية ١.

إذا فقد المفعول لأجله شرطاً من الشروط وجب جره بحرف من حروف التعليل ، " وهو أربعة اللام ، والباء ، وفى ، و من" [1].

١) فقد المصدرية : إذا لم يكن المفعول لأجله مصدراً جر بأحد حروف التعليل ، مثل جره باللام قوله تعالى: ﴿ وَالأَرْضَ وَضَعَهَا لِلأَنَامِ ﴾[2]، وقول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي – وَلَمْ أَطْلُبْ – قَلِيلٌ مِنْ الْمَالِ.

فأدني ليست مصدراً فجرت باللام ، وكذلك كلمة " الأنام " في الآية .

٢) فقد القلبية في المصدر: من أمثلة فقد شرط القلبية في المصدر، وجره " بمن " قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُم مِّنْ إِمْلاقٍ ﴾ [3]. حيث إن كلمة " إملاق " ليست مصدراً قلبياً فجرت بحرف التعليل "من" .

٣) فقد الاتحاد في الفاعل : مثل قوله تعالى :﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾[4]. ففاعل المصدر ضمير يعود على المؤمنين ، وفاعل الفعل "يحسب" هو " الجاهل" فلاختلافهم في الفاعل جر المصدر "بمن". ومثله قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِيّ لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ.

لاختلاف فاعل " العرو" عن فاعل الذكرى. ففاعل "العرو" هو الذكرى، وفاعل" الذكرى " هو المتكلم ، لذلك جر المصدر باللام ولم ينصب [5].

٤) فقد الاتحاد في الزمن : مثل قوله تعالى: ﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾[6]، ومنه قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا لَدى السِّتْرِ ، إِلا لِبْسَةَ الْمُتَفَضِّلِ.

فإن النوم ليس مقارناً للنضو في الزمن، فالنضو وقع والنوم في المستقبل [7].

العلامة الإعرابية له :

ينصب المفعول لأجله المستوفي للشروط في حالاته الثلاث بالفتحة، أما المجرور بحرف جر يفيد التعليل فهو خارج عن كونه مفعولاً لأجله في الاصطلاح وإن كان يفيد التعليل .

---

(1) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١/ ٣٣٥.

(2) سورة الرحمن ، آية ١٠.

(3) سورة الأنعام، جزء الآية ١٥١.

(4) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٧٣.

(5) انظر شرح قطر الندى وبل الصدي ، لابن هشام ، ٣٠٧.

(6) سورة الإسراء ، جزء الآية ، ٧٨.

(7) انظر المقرب، ابن عصفور ١٧٩، وشرح قطر الندى وبل الصدي ، لابن هشام ، ٣٠٦، ٣٠٧.

خامسا: المفعول معه:

هــو الاسم المنتصب ، بعد واو بمعني مع [1]. ويرى ابن السّراج أن المفعول معه حقــه الجر بحرف الجر :" ومما يدلك على أنَّ هذا الباب كان حقه خفض المفعول بحرف جــر، أنَّــك تجــد الأفعــال التي لا تتعدي، والأفعال التي قد تعدت إلى مفعولاتها جميعاً، فاستوفت مالها، تتعدى إليه فتقول :" استوى الماء والخشبة، وجاء البرد و الطيالسة ، فلولا توسط الواو وإنها في معني حرف الجر، لم يجز ، ولكن الحرف لمّا كان غير عامل عمل الفعل فيما بعدها [2].

الحالات الإعرابية للاسم الواقع بعد الواو:

للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات إعرابية:

الأولــى: أن يتــساوى النــصب على المفعولية، والعطف علي ما تقدَّم ، "وذلك إذا كانت الجملة فعلية وتقدم الواو اسم يسوغ العطف عليه، نحو قولك : جاء البرد والطيالسة" [3].

الثانــية : جواز الأمرين واختيار العطف، وذلك فيما :" أمكن فيه العطف بلا ضعف ، لا مــن جهة اللفظ، ولا من جهة المعني ، كقولك : كنت أنا وزيد كالأخوين فالوجه رفع زيد بالعطف على الضمير المتصل، لأنَّ العطف ممكنٌ ، وخال من الضعف: من جهة اللفظ ، للفــصل بين الضمير المتصل، وبين المعطوف بالتوكيد، ومن جهة المعني – أيضاً – لأنه لــيس فــي الجمع بين زيد، والضمير في الإخبار عنهما بالجار والمجرور تكلف، ويجوز نــصبه ، نحــو : كــنت أنا وزيداً كالأخوين ، على الإعراض عن التشكيك في الحكم ، والقصد إلى مجرد المصاحبة" [4].

وكــذلك إذا كان قبل الواو جملة اسمية متضمنة معني الفعل، ويصح العطف على الاســم قــبل الــواو ، نحو : ما أنت وزيداً، وما شأن عبد الله وزيداً ، فالأولى يصح فيها الرفع والثانية يصح فيها الجر[5].

الثالــثة : جــواز الأمرين واختيار النصب : مثال ما يختار فيه النصب لضعف النسق: "اذهــب وزيداً " ، فرفع "زيد" بأن ينسق على فاعل "اذهب" جائز على ضعف لأنَّ العطف علــى ضــمير الــرفع المتصل لا يحسن، ولا يقوى إلا بعد توكيد أو ما يقوم مقامه، فلما ضــعف العطــف رجــح النصب، لأنَّ فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف للناطق عنه

---

(1) شرح ابن عقيل ، ١/ ٤٦٤.

(2) الأصول ، ابن السراج ، ١/٢١١.

(3) المقرب ، ابن عصفور ، ١٧٦.

(4) شرح الألفية ، لابن الناظم ، ٢٨٣ ، ٢٨٤.

(5) انظر المقرب ، ابن عصفور ، ١٧٧.

مندوحة [1]. ويدخل تحت هذه الحالة أيضاً إن أمكن العطف بتكلف فمن ذلك قولهم ": لو تُـركتْ الناقة وفصيلَها لرضعها " فإنَّ العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترأم فصيلها، وتُرِك فصيلُها لرضاعها لرضعها، وهذا تكلُّف وتكثير عبارة بخلاف أن يُقال : لو تركت الناقة مع فصيلها، أو لفصيلها.

ومما يترجح فيه النصب باعتبار المعية على النصب باعتبار العطف قول الشاعر: [زهير بن أبي سلمى]

إِذَا أَعْجَبَتْك الدَّهرَ حَالٌ مِن امْرِئٍ فَدعْهُ وَوَاكلْ أمْرَه واللَّياليَا .

أي : وأكل حاله الليالي [2].

الرابعة: وجوب النصب على المفعولية: يكون ذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي أو صناعي:

فالأول كقولك: " لا تنه عن القبيح وإتيانَه" وذلك لأن المعني على العطف لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهذا تناقض.

والثاني كقولك:" قمت وزيداً " ومررت بك وزيداً، أمَّا الأول فلأنَّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [3]. وأما الثاني: فلأنَّه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾[4]،[5].

ويوضح ابن هشام أن من النحويين " من لم يشترط في المسألتين شيئاً، فعلى قوله يجوز العطف" [6]. والصحيح ما عليه جمهور النحاة من وجوب النصب على المعية في هاتين المسألتين لعدم جواز العطف، وجعل ابن عصفور هذا لا يحدث إلى في ضرورة [7].

الخامسة : امتناع العطف والنصب على المعية: وذلك كقوله : [ذو الرمة]

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا.

---

(1) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢/ ٦٩٢، ٦٩٣.

(2) السابق، ٢/ ٦٩٤، ٦٩٥.

(3) سورة الأنبياء ، آية ٥٤.

(4) سورة المؤمنون ، آية ٢٢.

(5) شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام ، ٣١٤.

(6) السابق ، ٣١٥.

(7) انظر المقرب ، ابن عصفور، ١٧٦.

وقوله : [الراعي النميري]

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والْعِيونَا.

أمـــا امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لأنَّ الماء لا يشاركه التبن في العلف، والعيون لا تـــشارك الحـــواجب في التزجيج... وأما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الأول لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف، وانتفاء فائدة الإعلام بها أي بمصاحبة العـــيون للحـــواجب في البيت الثاني إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب بلا فائدة للإعـــلام بـــذلك ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو "ماء" في البـــيت الأول، و " العيون" في البيت الثاني على أنّه المفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور [1].

علامته الإعرابية :

ينصب المفعول معه بفتحة ظاهرة، مثل : قمْتُ وزيداً ، واستوى الماء و الخشبة ، ومـــا صـــنعت وزيـــداً ، أما إذا كان المفعول معه اسماً من الأسماء الستة فينصب بالألف فتقول : ما صنعت وأباك.

([1]) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ١/ ٣٤٥ ، ٣٤٦. ويمتنع نصب الاسم على المعية إذا كانت قبله جملة اسمية لم تتضمن معني الفعل مثل :"أنت حرّ ومالك".

– كذلك لا يجوز نصب الاسم ويجب العطف إذا لم يتقدم الواو إلا المفرد نحو قولهم : "كل رجل وضيعته ".

انظر المقرب ، ابن عصفور ، ١٧٧.

– كذلك إذا كان ما بعد الواو ليس فضلة ، ويشارك ما قبله مثل : جاء زيد وعمرو ؛ وكذلك عند انعدام المصاحبة مثل : جاء زيد وعمرو بعده. انظر شرح الألفية، لابن الناظم ، ٢٨٥.

obeikandl.com

سادسا: الحال :

يقول سيبويه عنه : " اعلم أن هذا الباب أتاه النصب" [1]. فـ "حق الحال النصب، لأنها فضلة، والنصب إعراب الفضلات" [2].

تعليل نصبه:

منتصب لشبهه بالمفعول؛ لأنه جئ به بعد تمام الكلام، واستغناء الفاعل بفعله، وإنَّ في الفعل دليلاً عليه كما كان فيه دليل على المفعول ألا ترى أنك إذا قلت : قمت فلابُدَّ من أن يكون قد قمت على حال من أحوال الفعل، فأشبه : جاء عبدُ الله راكباً، ضرب عبد الله رجلاً [3].

العلامة الإعرابية للحال:

١) **الفتحة الظاهرة:** كقوله تعالى : ﴿وهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً﴾[4]، وقوله : ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً﴾[5]، ومثل : رجع الحجاج سعداءَ.

٢) **الياء:** كقوله تعالى :﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾[6]، وقول الشاعر:

لَقَى ابْنِي أَخَوَيه خَائِفًا مُنْجِدَيه فَأَصَابُوا مَغْنَما.

فكلمة "منجديه" حال من أخويه، وهي منصوبه بالياء لأنها مثني ، حذفت منها النون للإضافة، ومثال جمع المذكر السالم قوله تعالى:﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين﴾[7].

٣) **الألف :** إذا كان الحال اسماً مؤولاً بالمصدر المشتق ، وكان من الأسماء الستة، مثل : كلمته فاه إلى فيَّ، فكأنه قال:كلمته مشافهة، وكلمة " فاه" تعرب حالاً منصوباً بالألف، لأنه من الأسماء الستة، والهاء ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.

٤) **الكسرة :** كقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[8]. فـ "مسخراتٍ" حال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعني[9]، وهي منصوبة بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم، ومثلها قولنا : تربى النساء أولادهن مسرورات.

---

(1) الكتاب ، سيبويه، ١/٣٧٢.
(2) شرح الألفية، لابن الناظم، ٣١٢.
(3) الأصول، ابن السراج، ١/٢١٣.
(4) سورة الأنعام ، جزء الآية ١١٤.
(5) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٦٠.
(6) سورة إبراهيم ، جزء الآية ، ٣٣.
(7) سورة البقرة ، جزء الآية ٦٠.
(8) سورة النحل ، جزء الآية ١٢.
(9) شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، ١/٣٨٦.

الحالات التي تقدر فيها العلامة الإعرابية على الحال:

١) الحـــال الجملة : إذا كان الحال جملة اسمية أو فعلية - تعرب ثم تصبح في محل نصب حـــال ، فمثال الحال الجملة الاسمية قوله تعالى : ﴿ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾[١]، ومثال الجملة الفعلية قوله تعالى : ﴿ فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ ﴾[٢].

٢) الحال شبه الجملة: مثال الظرف: رأيت الهلال بين السحاب، وشاهدت العصفور فوق الشجرة، ومثال الجار والمجرور قوله تعالى: ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾[٣].

٣) اسم الاستفهام على قول ابن هشام:

يقول ابن هشام في قوله تعالى: ﴿ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾[٤]. من الوهم قول بعضهم: " إن جملة الاستفهام حال من العظام، والصواب أن كيف وحدها حال من مفعول ننـــشز وأن الجملة بدل من العظام ، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة ، لأن الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو : كيف زيد؟ واختلف في نحو : زيـــد كـــيف هـــو ، وقـــول آخرين إن جملة الاستفهام حال في نحو: عرفت زيداً أبو من هو؟ "[٥].

الترخص في العلامة الإعرابية للحال:

قـــد يُجـــر الحال بباء زائدة إذا كان عامله منفيًا، كقول الشاعر[القحيف بن سليم العقيلي]

وَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ ... حَكِيمُ بْنُ الْمُسَيِّب مُنْتَهَاهَا.

وقول الآخر :

كَائِنْ دُعِيْتُ إِلَىَ بَأسَاءَ دَاهِمَةٍ ... فَمَا انْبعثْتُ بِمَزْءُودٍ وَلا وَكَلِ.

أي: فما انبعثت مزءوداً ولا وكلاً[٦].

---

(١) سورة الزمر ، جزء الآية ٦٠.

(٢) سورة آل عمران ، جزء الآية ١٧٤.

(٣) سورة القصص ، جزء الآية ٧٩.

(٤) سورة البقرة ، جزء الآية ٢٥٩.

(٥) مغني اللبيب، ابن هشام، ٢/ ٥٨٦.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢/ ٧٢٨، ٧٢٩.

وهذا الذي ذكره ابن مالك، خالفه أبو حيّان ، وخرّج البيتين على أن " التقدير : بحاجة خائبة ، وبشخص مزعود أي مذعور ، ويريد بالمزعود نفسه، على حد قولهم: رأيت منه أسدًا وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني؛ لأنّ صفات الذم إذا انقلبت على سبيل المبالغة لم ينتفِ أصلها ، ولهذا قيل في: ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ [1].إن فعالاً ليس للمبالغة بل للنسب... أي وما ربك بذي ظلم ، لأنّ الله لا يظلم الناس شيئاً، ولا يُقال لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام أو الكرم[2].

المواقع الإعرابية لصاحب الحال:

١) الفاعل: كقوله تعالى : ﴿ فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ ﴾[3]، وقوله: ﴿ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾[4].

٢) نائب الفاعل: كقوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفاً ﴾[5].

٣) المفعول به: كقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً ﴾[6].

٤) الفاعل والمفعول معاً مثل: قابلت زيداً مسرورين، فالحال "مسرورين" هنا صاحبه الفاعل و المفعول معاً لاتحادهما في الهيئة، والدليل على جواز ذلك " قول الشاعر [قيس بن معاذ، وقيل قيس بن الملوح]

تَعَلَّقَتْ لَيْلَى وَهِيَ ذَاتُ مؤصَّدٍ ... وَلَمْ يُبْدِ لِلأَتْرَابِ مِنْ ثَدْيِها حَجِمُ.

صَغِيرينِ نَرعى الْبَهْمَ يَا لَيْتَ أَنَّنَا ... إِلى الْيَومِ لَمْ نَكْبر وَلَمْ تَكْبُرِ الْبَهْمُ.

فنصب "صغيرين" على الحال من التاء في "تعلقت" وهي فاعلة، ومن "ليلي" وهي مفعولة [7].

٥) المجرور بحرف الجر : كقول الشاعر:

نَجيَّتَ يَا رَبِّ نُوحاً واسْتَجبْتَ لَهُ ... فِي فُلْكِ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا.

وَعَاشَ يَدْعُو بِآياتٍ مُبيِّنَةٍ ... فِي قَوْمِه أَلْفَ عَامٍ غَيرَ خَمْسِينَا.

---

(1) سورة فصلت ، جزء الآية ٤٦.

(2) مغني اللبيب ، ابن هشام ، ١/١١٠، ١١١.

(3) سورة القصص، جزء الآية ٢٥.

(4) سورة يونس، جزء الآية ، ٩٩.

(5) سورة النساء، جزء الآية ٢٨.

(6) سورة الأنعام ، جزء الآية ١١٤.

(7) الجمل في النحو ، الجرجاني ، ١٩١.

فكلمة" مشحونا" حال من "فلك" المجرورة بحرف الجر " في " والمسوغ لمجيئها حال من نكرة وصفها بكلمة " ماخر" وكذلك قولهم " مررت بماءٍ قعدةَ رجل" .

٦) المضاف إليه : يصح وقوع الحال من المضاف إليه في ثلاث حالات:

الأولى : أن يكون المضاف جزءًا حقيقيا من المضاف إليه مثل قوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ ﴾ [١]، فكلمة "إخواناً" حال من الضمير "هم" المضاف إليه ، والمضاف جزء من المضاف إليه [٢].

الثانية: أن يكون المضاف مثل الجزء من المضاف إليه أي: يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه،ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [٣]، فكلمة "حنيفا" حال من "إبراهيم" وفيها يجوز أن يقال: "أن اتبع إبراهيم حنيفاً" [٤].

الثالثة: إذا كان المضاف عاملاً في المضاف إليه بلا خلاف [٥]، كأن يكون المضاف مصدراً عاملاً فيه نحو ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [٦]، ومثل قول مالك بن الريب:

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً ... إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لا أَبا ليا .

أو يكون المضاف وصفاً عاملاً في المضاف إليه ، نحو : هذا رافع الراية عالية في الغد[٧].

ويرى السهيلي أنَّ الحال من المضاف إليه في غير هذه الحالات لا يجوز؛ "لأن الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق، لأنها مفعول فيها فهي كالظرف والمفعول، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، ولا يجوز أن يعمل فيها معني الإضافة؛ لأنه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناها في ظرف ولا حال، فمعناها – إذا لم يلفظ بها – أضعف وأجدر ألا يعمل [٨].

فعنده مثل :" هذا غلام هند ضاحكة "، لم يجز، حيث يقول : " فإن قلت : يعمل فيها ما يعمل في الغلام المضاف، فهو محال؛ لأن " ضاحكة " من صفة هند، لا من صفة الغلام ، فبطل من كل وجه"[٩].

---

(١) سورة الحجر ، جزء الآية ٤٧.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢/ ٧٥٠.

(٣) سورة النحل ، جزء الآية ١٢٣.

(٤) انظر النحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/٤٠٥، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ٢/ ٧٥١.

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ٢/ ٧٥٠

(٦) سورة يونس ، جزء الآية ٤.

(٧) انظر النحو الوافي، عباس حسن ، ٢/ ٤٠٥.

(٨) نتائج الفكر ، السهيلي ، ٣١٥، ٣١٦.

(٩) السابق، ٣١٦.

سابعا: التمييز:

تمييز النسبة – أو التمييز المحول عن الفاعل أو المفعول – لا يكون إلا منصوباً، فهو واجب النصب ولا يصح جره "بمن" [1].

- مثال المحول عن الفاعل "طاب زيد نفساً، وامتلأ الإناء ماًء" ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[2].
- ومثال المحول عن المفعول به " غرست الأرض شجراً "، وعليه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً﴾[3].

علامته الإعرابية:

لكون التمييز لا يكون إلا نكرة تدل على الجنس ، فهو إما أن يكون مفرداً كتصبب زيد عرقاً " ، أو جمعاً للتكسير مثل : زرعت البستان نخيلاً " ، أو اسم جنس جمعي مثل :" غرست الأرض شجراً" وكلّها لا تنصب إلا بالفتحة الظاهرة ، فتكون علامة التمييز الإعرابية هي الفتحة الظاهرة .

([1]) انظر الجمل في النحو، الزجاجي، ٢٤٢، والأصول، ابن السراج ، ٢٢٢/١، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك، ٢/ ٧٧٥. ، وشرح ابن عقيل ، ١/ ٥٢٦، والنحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٤٢٢.

([2]) سورة مريم، جزء الآية ٤.

([3]) سورة القمر، جزء الآية ١٢.

obeikandl.com